نهج الحق علامه

جلد ترمیم شد

کتابخانه آستان قدس
و پژوهشی

باز دید شد
خ ۱۳۵۳

فهرست شد

میکروفیلم شد
کتابخانه آستان قدس

ضمیمه دارد

اسم کتاب نهج الحق عربی ۲۹۷ برگ در اختیار

مصنف علامه حلی

مؤلف

خطی نسخ ۱۵ سطری

چاپی

سال چاپ یا تحریر - عدد اوراق ۲۸۶ برگ

جزء کتب کلام شماره

شماره عمومی ۸۰۶۱ شماره قبض

واقف خریداری تاریخ وقف مهر ۱۳۲۹

طول ۲۲ عرض ۱۴ گنجه

ص ۳۰۷

باز دید شد
خ ۱۳۶۲

هذا كتاب نهج الحق للعلامة الحلي (ره)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي غرقت في بحار معرفته افكار العلماء وتحيرت
في ادراك كنه ذاته انظار العقلاء وحسرت عن معرفة
كماله عقول الالباء وقصرت عن وصف لاهوتيته
السنة الفضلاء وعجزت عن تحقيق ماهيته اذهان
الاذكياء فلم يحصل احد منهم الا على الصفات والآلاء
والاسماء لا يشبهه شيء في الارض ولا في السماء
رافع درجات العلماء الى ذروة العلاء وجاعلهم

ورثة الانبياء ومفضل مداد هم على دماء الشهداء
احمده حمدا يتجاوز عن العد والاحصاء ويرتفع عن التناهي
والانقضاء وصلى الله على سيد الانبياء محمد المصطفى
وعلى عترته البررة الاصفياء الائمة الاتقياء صلوة
تملا اقطار الارض والسماء اما بعد
فان الله تعالى حيث حرم في كتابه العزيز كتمان اياته
وحظر اخفاء براهينه ودلالاته فقال تعالى
ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله
ويلعنهم اللاعنون وقال تعالى ان الذين يكتمون
ما انزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا
اولئك ما ياكلون في بطونهم الا النار ولا يكلمهم الله
يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب
بالمغفرة فما اصبرهم على النار وقال رسول الله
صلى الله عليه واله من علم علما وكتمه الجمه الله يوم

يوم القيمة بلجام من نار تفضلا منه على بريته وطلبا لادراج
فی رحمته فيرجع الجاهل عن زلله ويستوجب الثواب بعلمه
وعمله وجب على كل مجتهد وعارف اظهار ما اوجب الله
تعالى اظهاره من الدين وكشف الحق وارشاد الضالين
لئلا يدخل فی الملعونين على لسان رب العالمين
وجميع الخلائق اجمعين بمقتضى الايات القرانية
والاحاديث النبوية وقد قال رسول الله صلى الله
عليه واله اذا ظهرت البدع فی امتی فليظهر العالم
علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله ولما كان ابناء
هذا الزمان ممن استغويهم الشيطان الا الشاذ
القليل الفائز بالتحصيل حتى انكروا كثيرا من الضروريات
واخطاؤا فی معظم المحسوسات وجب بيان خطائهم لئلا
يقتدى غيرهم بهم فتعم البلية جميع الخلق ويتركوا نهج
الصدق وقد وضعنا هذا الكتاب الموسوم بنهج الحق و فی بيان الحق نخ
كشف الصدق طالبين فيه الاختصار وترك الاكثار بل
اقتصرنا فيه على مسائل ظاهرة معدودة و
مطالب واضحة محدودة واوضحت فيه لطائفة المقلدين

من طوائف

كتاب علاماء

سنيد دخل في ملك احمد
من خدام الحسن

٣

من طوائف المخالفين انكار رؤسائهم ومقلديهم والقضاياء البديهية والمكابرة فى المشاهدات الحسية ودخولهم تحت فرق السوفسطائية وارتكاب الاحكام التى لا يرتضيها لنفسه ذو عقل لب خ ل ورقية لعلم بان المنصف منهم اذا وقف على لعلى خ ل مذهب من نقلده تبرا منه وحاد عنه وعرف انه ارتكب الخطاء والزلل وخالف الحق فى القول والعمل فاذا اعتمدوا الانصاف وتركوا المعاندة ان خ ل والخلاف ورجعوا اذهانهم الصحيحة وما رجعوا خ ل يقتضيه جودة القريحة ورفضوا تقليد الآباء والاعتماد على اقوال الرؤساء الذين طلبوا اللذات العاجلة واهملوا احوال الاجلة وحازوا الحظ القسط الاوفى من والدنوم الاخلاص وحصلوا النصيب الاوفر من النجاة خلصوا خ ل

والخلاص وانطابوا الا الاستمرار على التقليد
فالويل لهم من نار الوعيد وصدق عليهم
قوله تعالى إذ تبرّأ الّذين اتُّبِعُوا من الّذين اتّبعوا
ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب
وانّما وضعنا هذا الكتاب حسبة لله تعالى
ورجاء لثوابه وطلبا للخلاص من اليم عقابه بكتمان
الحق وترك ارشاد الخلق وامتثلت فيه مرسوم
سلطان وجه الارض الباقية دولته الى يوم
النّشر والعرض سلطان السلاطين وخاقان
الخواقين مالك رقاب العباد وحاكمهم وحافظ
اهل البلاد وراحمهم المظفر على جميع الأعداء المنصور
من اله الارض والسّماء المؤيّد بالنّفس القدسيّة
والرّياسة الملكيّة الواصل بفكره العالى الى اسنى مراتب
المعالى البالغ بحدسه الصايب الى معرفة الشّهب

الثواقب

الثواقب غياث الحق والملة والدين الجايتو خدا
بنده محمد خلد الله ملكه الى يوم الدين وقرن دولته
بالبقاء والنصر والتمكين وجعلت ثواب هذا الكتاب
واصلاً اليه اعاد الله تعالى بركاته محمد واله الطاهرين عليهم
صلوات الله عليهم اجمعين وقد اشتمل هذا الكتاب
على مسائل المسئلة الاولى في الادراك وفيه مباحث
البحث الاول لما كان الادراك اعرف الاشياء واظهرها
على ما ياتي ذكره وبه يعرف وحصل فيه من مقالاتهم
اشياء عجيبة غريبة وجب البداءة به فلهذا اقدمناه
واعلم ان الله تعالى خلق النفس الانسانية في مبداء
فطرتها خالية عن جميع العلوم بالضرورة وقابلة
لها بالضرورة وذلك مشاهد في حال الاطفال ثم ان
الله تعالى خلق للنفس آلات بها يحصل الادراك
وهي القوى الحساسة فيحس الطفل في اول
ولادته بحس اللمس ما يدركه من الملموسات وتميز

کتابخانه آستان قدس
رضوی

بواسطة الادراك البصرى على سبيل التدريج
بين ابويه وغيرهما وكذا يندرج فى الطعوم و
وباقى المحسوسات الى ادراك ما يتعلق
بتلك الالات ثم يزداد تفطنه فيدرك بواسطة
احساسه بالامور الجزئية الامور الكلية
من المشاركة والمباينة وتعقل الامور الكلية الضرورية
بواسطة ادراك المحسوسات الجزئية ثم اذا
استكمل الاستقلال وتفطن بمواضع الجدال ادرك
بواسطة العلوم الضرورية العلوم الكسبية فقد
ظهر من هذا ان العلوم الكسبية فرع على العلوم
الضرورية الكلية والعلوم الضرورية الكلية فرع
على المحسوسات الجزئية فالمحسوسات اذا هى
اصول الاعتقادات ولا يصح الفرع الا بعد صحة
اصله فالطعن فى الاصل طعن فى الفرع وجماعة
الاشاعرة الذين هم اليوم كل الجمهور من الحنفية

الاستدلال خ

والشافعية

٥

والشافعيّة والمالكيّة والحنابلة الّا اليسير من فقهاء ما وراء النّهر انكروا قضايا محسوسة على ما ياتى بيانه فلزمهم انكار المعقولات الكلّيّة الّتى هى فرع المحسوسات ويلزمهم انكار الكسبيّات وذلك هو عين السّفطة البحث الثانى فى شرايط الادراك اطبق العقلاء باسرهم عدا الاشاعرة على انّ الادراك مشروط بامور ثمانية لا تحصل بدونها الاوّل سلامة الحاسّة الثانى المقابلة او حكمها كما فى الاعراض والصّور فى المرايا فما لا يبصر شيئا لا يكون مقابلا لنا ولا فى حكم المقابل الثالث عدم القرب المفرط فانّ الجسم لو التصق بالعين لم يمكن الرّؤية الخامس عدم الحجاب فانّ مع وجود الحجاب بين الرّائى والمرائى لا يمكن الرّؤية السادس عدم الشفافية فانّ الجسم الشفاف الّذى لا لون له كالهواء لا يمكن رؤيته السابع تعمد الرّائى للادراك

الرابع عدم البعد المفرط فانّ ... البعد اذا افرط لم يمكن الرؤية

الثامن وقوع الضوء عليه فانّ الجسم الملوّن
لا يشاهد فى الظلمة وحكموا بذلك حكمًا ضروريًا
لا يرتابون فيه وخالفت الاشاعرة فى ذلك
جميع العقلاء من المتكلّمين والفلاسفة ولم يجعلوا
للادراك شرطًا من هذه الشرايط وهو مكابرة
محضة لا يشكّ فيها الا البحث الثالث فى وجوب الرؤية عادةً ام
عند حصول هذه الشرائط اجمع العقلاء لا يشكّ
كافةً عدا الاشاعرة على ذلك للضرورة القاضية
به فانّ عاقلا من العقلاء لا يشكّ فى حصول الرؤية
عند استجماع شرائطها وخالفت الاشاعرة جميع
العقلاء فى ذلك وارتكبوا السفسطة فيه وجوّزوا
ان يكون بين ايدينا وبحضرتنا جبال شاهقة
من الارض الى عنان السماء محيطة بنا من جميع
الجوانب غاية الظهور وتقع ملاصقة لنا تملاء
الارض شرقًا وغربًا بالوان مشرقة مضيئة ظاهرة

غاية

غاية الظهور وتقع عليها الشمس وقت الظهيرة
ولا نشاهدها ولا نبصرها ولا شيئا منها البتة وكذا
يكون بحضرتنا اصوات هائلة تملاء اقطار الارض
بحيث ينزعج منها كل احد يسمعها اشد ما يكون
من الاصوات هائلة وحواسنا سليمة ولا
حجاب بيننا وبينها ولا بعد البتة بل هي في غاية
القرب منا فلا نسمعها بالتة ولا نحس بها اصلا
وكذا اذا لمس بباطن كفه بالنار حتى تبيض ولا
يحس بحراتها بل يرمى فى تنور اذيب فيه الرصاص
او الزيت وهو لا يشاهد التنور والرصاص
المذاب ولا يدرك حرارته ويتفصل اعضاؤه
وهو لا يحس بالآلام فى جسمه ولاشك فى ان هذا
هو عين السفسطة والضرورة تقضي بفساده ومن
شك فى هذا فقد انكر اظهر محسوسات عندنا
البحث الرابع فى امتناع الادراك فقد الشرايط الاشاعرة عند

وخالفوا جميع العقلاء في ذلك وجوّزوا الادراك
مع فقد جميع شرايطه فجوّزوا في الاعمى اذا كان في
المشرق ان يشاهد ويبصر النملة الصغيرة السوداء
على صخرة سوداء في طرف المغرب في الليل المظلم
وبينهما ما بين المشرق والمغرب من البعد وبينهما
حجب جميع الجبال والحيطان ويسمع الاطروش
وهو في طرف المشرق اخفى صوت يسمع وهو في
طرف المغرب وكفى من اعتقد ذلك نقضا ومكابرة
للضرورة ودخولا في السفسطة هذا اعتقادهم
وما اعجب حالهم يمنعون من مشاهدة اعظم اجسام
قدرا واشدها لونا واشراقا واقربها الينا مع ارتفاع
الموانع وحصول الشرايط ومن سماع الاصوات
الهائلة القريبة ويجوزون مشاهدة الاعمى لاصغر
الاجسام واخفاها في الظلمة الشديدة وبينهما
غاية البعد وكذا في السماع فهل بلغ احد من السو

فسطائية

٧

فسطائية فى انكارهم المحسوسات اهٰذه
الغاية و وصل الى هذه النهاية مع ان جميع
العقلاء حكموا عليهم بالسفسطة حيث جوزوا
انقلاب الاوانى التى فى دار الانسان حال
خروجه انا سا فضلاء مدققين فى العلوم — محققين ح
حال الغيبة فهؤلاء جوزوا حصول مثل هذه
الاشخاص فى الحضور ولا يشاهدون فهم
ابلغ فى السفسطة من اولئك فلينظر العاقل
المنصف المقلد هل يجوز له ان يقلد مثل
هؤلاء القوم و يجعلهم واسطة بينه وبين
الله تعالى ويكون معذوراً برجوعه اليهم
وقبوله منهم ام لا فان جوز ذلك لنفسه
بعد تعقل ذلك وتحصيله فقد خلط المقلد
من اثمه وباء هو بالاثم نعوذ بالله تعالى
من مزال الاقدام قال بعض الفضلاء ونعم ما قال

كلّ عاقل جرّب الامور فانّه لا يشك فى ادراك التسليم
حرارة النار اذا بقى فيها مدة حتى تفصّل اعضاؤ
ومحال ان يكون اهل البغداد على كثرتهم وصحة
حواسهم يجوز عليهم جيش عظيم ويقتلون ويضرب
فيهم البوقات الكثيرة وترتفع الريح وتشتد
الاصوات ولا يشاهد ذلك احد منهم ولا يسمعه
ومحال ان يرفع اهل الارض باجمعهم ابصارهم
الى السماء ولا يشاهدونها ومحال ان يكون فى السماء
الف شمس كل واحدة منها الف ضعف من هذه الشمس
ولا يشاهدونها ومحال ان يكون لانسان واحد
عليه رأس واحد يشاهدونه الف رأس لا يشاهدونها
وكل واحد منها مثل الرأس الذى يشاهدونه ومحال
ان يخبر احد باعلى صوته الف مرة بحضر الف نفس
كل واحد منهم يسمع جميع ما يقوله بان زيد اقام ويكون
قد اخبر بالنفى ولم يسمع الحاضرون حرف النفى

ويقبلون

معتبران

مع تكرره الف الف مرّة وسماع كلّ منهم جميع ما قاله
بل علمنا بهذه الاشياء اقوى يقيناً من علمنا بانّا حال
خروجنا من منازلنا لم تنقلب الاوانى الّتى فيها
اناساً مدققين فى علم المنطق والهندسة وانّ الشئ
الّذى شاهدته بالامس هو الّذى شاهدته الآن
وانّه لم يحدث حال تغميض العين الف شمس ثمّ
تقدم حال فتحها مع انّ الله تعالى قادر على ذلك
كلّه وهو فى نفسه ممكن وان المولود الرّضيع
الّذى يولد فى الحال انّما يولد من الابوين ولم
يمرّ عليه الف سنة مع امكانه فى نفسه وبالنظر
الى قدرة الله تعالى عليه وقد نسب السّوفسطائيّة
الى الغلط وكذّبوا كلّ التكذيب فى هذه القضايا
الجائزة وكيف بالقضايا الّتى جوّزها الاشعريّة
يقتضى زوال النقة عن المشاهدات ومن اعجب الاشياء

جواب رئيسهم وافضل متأخريهم فخر الدين
الرّازى فى هذا الموضع حيث قال يجوز ان
يخلق الله تعالى فى الحديدة المحماة بالنار برودة
عند خروجها من النّار فلهذا لا تحس بالحرارة
واللّون الّذى فيها والضوء المشاهد فيها يجوز
ان يخلقه الله تعالى فى الجسم البارد وغفل عن انّ
هذا ليس بموضع النزاع لانّ المتنازع فيه انّ الجسم
الّذى هو فى غاية الحرارة يلمسه الانسان الصّحيح البنية
السّليم الحواس حال شدّة حرارته ولا يحس بتلك
الحرارة فانّ اصحابه يجوّزون ذلك فكيف يكون
ماذكره جوابًا البحث الخامس فى انّ الوجود ليس علّة تامّة
فى الرّؤية وخالفت الاشاعرة كافة العقلاء هنا
وحكموا بنقيض المعلوم بالضرورة فقالوا انّ الوجود
علّة فى كون الشئ مرئيًا فجوّزوا ادراك الكيفيات
النفسانيّة كالعلم والقدرة والارادة والشّهوة

الموضع

والالم

واللذّة وغير النفسانيّة ممّا لا يناله البصر كالروايح
والطعوم والاصوات والحرارة والبرودة وغيرها
من الكيفيّات الملموسة ولا شكّ فى انّ هذا مكابرة
للضروريّات فانّ كلّ عاقل يحكم بانّ الطعم انّما يدرك
بالذوق لا بالبصر والروايح انّما تدرك بالشمّ ولا
بالابصار والحرارة وغيرها من الكيفيات الملموسة
انّما تدرك باللمس لا بالبصر والصوت انّما يدرك
بالسمع ولا بالبصر ولهذا فاقد البصر يدرك هذه
الاعراض ولو كانت مدركة بالبصر لاختلّ الادراك
باختلاله وبالجملة فالعلم بهذا الحكم لا يقبل التشكيك
وان من شكّ فيه فهو سوفسطائيّة ومن اعجب
الاشياء تجويزهم عدم رؤية الجبل الشاهق فى الهواء
مع عدم الساتر بيننا وبينه وثبوت رؤية هذه الاعراض
التى لا تشاهد ولا تدرك بالبصر وهل هذا الّا تغفّل
من من قائله البحث السادس فى انّ الادراك ليس بمعنى

الاشاعرة خالفت العقلاء فى ذلك وذهبوا مذهبا
غريبا عجيبا لزمهم بواسطة انكار الضروريات
لان العقلاء بعضهم قالوا ان صفة الادراك تصدر
عن كون الواحد منا حيا لا آفة به والاشاعرة قالوا
ان الادراك انما يحصل بمعنى يحل فى المدرك فان
حصل ذلك المعنى للمدرك حصل الادراك وان لم
يحصل لم يحصل الادراك وان وجدت جميع الشرايط
وجوزوا بسبب ذلك الادراك المعدومات لان
من شان الادراك ان يتعلق بالمرئى على ما هو عليه
فى نفسه وذلك يحصل فى حال عدمه كما يحصل
فى حال وجوده فان الواحد منا يدرك جميع الموجودات
يجرى مجرى العلم فى عموم التعلق فحينئذ يلزم
تعلق الادراك بالمعدوم وبان الشئ قد كان سيوجد
وبان الشئ قد كان موجودا او بان يدرك ذلك
بجميع الحواس من الذوق والشم والسمع والبصر

والمس

واللمس لانه لا فرق بين رؤيته الطعوم والروايح
وبين رؤية المعدوم وكما ان العلم باستحالة روية
المعدوم ضرورتي كذا العلم باستحالة روية الطعوم
والروايح وايضًا يلزم ان يكون الواحد منا رائيًا
مع سائر العظيم البتة ولا بر الفيل العظيم ولا الجبل
الشاهق مع عدم الساتر على تقدير ان يكون المعنى
قد وجد في الاول وانتفى في الثاني وكان يصح منا
وان نرى ذلك المعنى لانه موجود وعندهم وان
كل موجود يصح رويته ويتسلسل لان رؤية المعنى
انما يكون بمعنى الا آخر واي عاقل يرضى لنفسه
تقليد من يذهب الى جواز رؤية الطعم والرايحة
والحرارة والبرودة والصوت بالعين وجواز
لمس العلم والقدرة والطعم والرايحة والصوت باليد
وذوقها باللسان وشمها بالانف وسماعها بالاذن.

وهل هذا الا مجردة سفسطة وانكار المحسوسات
ولم يبالغ السوفسطائيون فى مقالتهم هذه المبالغة

البحث السابع فى انه تعالى يستحيل ان يرى خالفت الا
شاعرة كافة العقلاء فى هذه المسئلة حيث حكموا بان الله
مرئى للبشر اما الفلاسفة والمعتزلة والامية فلان
فانكارهم لرؤية الله تعالى ظاهر لا شك فيه واما
المشبهة والمجسمة فانهم جوزوا رؤيته تعالى
لانه عندهم جسم وهو مقابل للرائى فلهذا
قالوا بامكان رؤيته ولو كان مجردا عندهم
لحكموا بامتناع الضرورة ايضا فان الضرورة قاضية
بان ما ليس بجسم ولا حال فى جسم ولا فى جهة
ولا فى مكان ولا فى حيز ولا يكون مقابلا ولا فى حكم
المقابل فانه لا يمكن رؤيته ومن كابر فى ذلك
فقد انكر الحكم الضرورى وكان فى ارتكاب

هذ

١١

هذه المقالة سوفسطائيا وخالفوا ايضا آيات
الكتاب العزيز الدالة على امتناع رؤيته تعالى فانه
قال عز من قائل لا تدركه الابصار وتمدح بذلك
لانه ذكره بين مدحين فيكون مدحا لقبح
ادخال ما لا تعلق له بالمدح بين مدحين فانه
لا يحسن او يقال فلان عالم فاضل يأكل الخبز زاهد
ورع واذا تمدح بنفي ادراك الابصار له ثبوته له
نقصا والنقص عليه تعالى محال قال الله في حق
موسى عليه السلام لن تراني ولن للنفي المؤبد واذا
امتنعت الرؤية في حقه ففي حق غيره اولى وقال الله تعالى
فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله
جَهْرَةً فَاَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ وقال تعالى
وَاِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسٰى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّٰى نَرَى اللهَ
جَهْرَةً فَاَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَاَنْتُمْ تَنْظُرُوْنَ
ولو جازت رؤيته لم يستحق الذم ولم يوصفوا

بالظلم واذا كانت الضرورة قاضية بحكم ودل
محكم القران ايضا عليه فقد توافق العقل والنقل
على هذا الحكم وقالوا بخلافه وانكروا ما دلت الضرورة
عليه وما قاد القران اليه ومن خالف الضرورة والقران
كيف لا يخالف العلم النظرى والاخبار وكيف
يجوز تقليده والاعتماد عليه والمصير الى اقواله وجعله
اماما يقتدون به فهل يكون اعمى قلبا ممن يعتمد
على ذلك واى ضرورة تقود الانسان الى تقليد
هؤلاء الذين لم ينقل عنهم شئ من الكرامات
والاظهر عنهم ملازمة التقوى والانقياد الى ما دلت
الضرورة عليه ونطقت به الايات القرانية بل
اعتمدوا مخالفة نص الكتاب وارتكاب ضد ما دلت
الضرورة عليه ولو جاز ترك ارشاد المقلدين ومنعهم
من ارتكاب الخطاء الذى ارتكبه مشايخهم ان
انصفوا لم نطول الكلام بنقل مثل هذه الطامات

بلاوبر

١٢

بل اوجب الله علينا اهداء العامة لقوله تعالى
وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ
فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا
يَضِلُّ عَلَيْهَا المسئلة الثانية فى النظر وفيه مباحث
الاوّل فى انّ النظر الصحيح يستلزم العلم الضّرورة
قاضية بانّ كلّ من عرف ان الواحد نصف الاثنين
وانّ الاثنين نصف الاربعة فانه يعلم ان الواحد
نصف نصف الاربعة وهذا الحكم لا يمكن الشّك
فيه ولا يجوز تخلّفه المقدمتين السّابقتين وانّه
لا يحصل من تلك المقدمتين ان العالم حادث
ولا انّ النفس جوهر وانّ الحاصل اوّلا اولى
من حصول هذين وخالفت الاشاعرة كافة
العقلاء فى ذلك ولم يوجبوا حصول العلم
عند حصول المقدمتين وجعلوا حصول العلم
عقيب المقدمتين اتفاقيّا يمكن ان يحصل وان لا يحصل

نصف

ولا فرق بين حصول العلم بان الواحد نصف الاربعة
عقيب قولنا ان الواحد نصف الاثنين والاثنان
نصف الاربعة وبين حصول العلم بان العالم محدث
او ان النفس والانسان حيوان او ان العدل حسن
عقيب قولنا ان الواحد نصف الاثنين وان الاثنين
نصف الاربعة يحصل له علم بان العالم محدث وان
من علم ان العالم متغير او ان كل متغير محدث يحصل له
العلم بان الواحد نصف نصف الاربعة او ان زيدا
يا كل ولا يحصل له العلم بان العالم محدث وهل هذا
الا عين السفسطة البحث الثاني في ان النظر واجب
بالعقل الحق ان مدرك وجوب النظر عقلي لا سمعي
وان كان السمع قد دل عليه ايضا بقوله تعالى انظروا
وقالت الاشاعرة قولا يلزم منه انقطاع حجج الانبياء
وظهور المعاندين عليهم وهم معذورون في تكذيبهم
مع ان الله تعالى قال لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ

بعد الرسل

بَعْدَ الرُّسُلِ فقالوا انه واجب بالسمع لا بالعقل وليس
يجب بالعقل شئ البتة فيلزمهم افهام الانبياء واندحاض
حجتهم لان النبى صلى الله عليه وآله اذا جاء الى المكلف
وامره بتصديقه واتباعه لم يجب عليه ذلك الا
بعد العلم بصدقه اذ بمجرد الدعوى لا يثبت صدقه
بل ولا بمجرد ظهور المعجز على يده ما لم ينظم اليه مقدمات
منها ان هذا المعجز من عند الله تعالى ومنها انه تعالى فعله
لغرض التصديق ومنها ان كل من صدقه الله تعالى فهو صادق
ولكن العلم بصدقه حيث توقف على هذه المقدمات
النظرية لم يكن ضروريا بل يكون نظريا فلا كلف ان
يقول لا اعرف صدقك الا بالنظر والنظر لا افعله الا
اذا وجب علي وجوبه ووجوبه لا اعرف الا بقولك معرفة صح
وقولك ليس بحجة قبل العلم بصدقك فتنقطع حجة النبى
صلى الله عليه وآله ولا يبقى جواب يخلص به فتنتفى فائدة

بعثه الرسل حيث لا يحصل الانقياد الى اقوالهم ويكون
المخالف لهم معذورًا وهذا هو عين الالحاد والكفر
نعوذ بالله منه فلينظر العاقل المنصف من نفسه
هل يجوز له اتباع من يؤدى مذهبه الى الكفر وانّما
قلنا بوجوب النظر لانّه دافع للخوف ودفع الخوف
واجب بالضّرورة البحث الثالث فى انّ معرفة الله تعالى
واجبة بالعقل الحقّ انّ وجوب معرفته تعالى مستفادة
من العقل وان كان السّمع قد دلّ عليه بقوله تعالى فاعلم
انّه لا اله الّا هو لانّ شكر المنعم واجب بالضّرورة وآثار
النّعمة علينا ظاهرة فيجب ان نشكر فاعلها فانّما يحصل بمعرفته
ولانّ معرفة الله تعالى دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف
ودفع الخوف واجب بالضّرورة وقالت الاشعريّة
انّ معرفة الله تعالى واجبة بالسّمع لا بالعقل فلزمهم
ارتكاب الدّور المعلوم بالضّرورة بطلانه لانّ معرفة

الايجاب تتوقف على معرفة الموجب فان من لا يعرفه
بشئ من الاعتبارات البتة فنعلم بالضرورة انا لا نعرف
انه واجب فلو استفيدت معرفة الموجب من معرفة
الايجاب لزم الدور المحال وايضا لو كانت المعرفة
انما تجب بالامر به لكان الامر بها اما ان يتوجه الى
العارف بالله تعالى او الى غير العارف والقسمان
باطلان فتعليل الايجاب بالامر محال اما بطلان
الاول فلانه يلزم منه تحصيل الحاصل وهو محال
واما بطلان الثاني فلان غير العارف بالله تعالى
يستحيل ان يعرف ان الله تعالى قد امره فلان امتثال
امره واجب واذا استحال ان يعرف ان الله تعالى
قد امره وان امتثال واجب استحال امره والا لزم
تكليف ما لا يطاق وسيأتي بطلانه ان شاء الله تعالى

المسئلة الثالثة في صفاته تعالى وفيه مباحث البحث الاول
في انه تعالى قادر على كل مقدور وذلك لان المقتضي

لتعلق القدرة بالمقدور انما هو الامكان فيكون الله تعالى
قادرا على جميع المقدورات وخالف فى ذلك جماعة من
الجمهور فقال بعضهم انه تعالى لا يقدر على مثل مقدور
العبد وقال اخرون انه تعالى لا يقدر على عين مقدور
العبد وقال اخرون انه تعالى لا يقدر على القبيح و
قال اخرون انه لا يقدر على ان يخلق فينا علما ضروريا
يتعلق بما علمناه مكتسبا وكل ذلك بسبب سوء فهمهم
وقلة تحصيلهم والاصل فى ذلك هذا انه تعالى واجب
الوجود وكل ما عداه ممكن فانه يصدر عنه او يصدر
عما يصدر عنه ... عرف هؤلاء الله تعالى حق معرفته
لم يتعدد آراؤهم ولم يتشعبوا حيث تشعب اهواءهم
البحث الثانى فى انه تعالى مخالف لغيره بذاته العقل و
النقل متطابقان على عدم ما يشبهه تعالى فيكون
مخالفا لجميع الاشياء بنفس حقيقته وذهب ابو
هاشم من الجمهور واتباعه الى انه يخالف ما عداه

بصوته

١٧

بصفة الآلهية وان ذاته تعالى متساوية لغيره من الذوات
وقد كابر الضرورة هنا الحاكمة بان الاشياء المتساوية
يلزمها لازم واحد لا يجوز اختلافها فيه فلو كانت
ذاته تعالى متساوية لغيره من الذوات لساواها في اللوازم
فيكون القدم او الحدث او التجرد او المقارنة الى
ذلك من اللوازم مشتركا بينها وبين الله تعالى ذلك
علوا كبيرا ثم انهم ذهبوا مذهبا غريبا عجيبا
وهو ان هذه الصفة الموجبة للمخالفة غير معلومة
ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة وهذا
كلام غير معقول في غاية السقوط البحث الثالث
في انه تعالى ليس بجسم اطبق العقلاء على ذلك الا
اهل الظاهر كداود والحنابلة كافة فانهم قالوا انه تعالى
جسم يجلس على العرش وتنفصل عنه من كل جانب منه
ستة اشبار بشبره وانه ينزل في كل ليلة جمعة على حمار
وينادي الى الصباح هل من تائب هل من مستغفر

وحملوا آيات التشبيه على ظواهرها والسبب في ذلك
قلة تمييزهم وعدم تفطنهم بالمناقضات التي
تلزمهم وانكار الضروريات التي تبطل قولهم
وتدحض مقالتهم فان الضرورة قاضية بان
كل جسم لا ينفك عن الحركة والسكون وقد ثبت
في علم الكلام انهما حادثان والضرورة قاضية بان لا ينفك
عن المحدث فانه يكون محدثا فيلزم حدوث الله تعالى
والضرورة قاضية بان كل محدث فله محدث فيكون
واجب الوجود مفتقرا الى موثر ويكون ممكنا فلا يكون
واجبا وقد فرض لا واجبا هذا خلف وقد تمادى
اكثرهم في ذلك فقال انه تعالى يجوز عليه المصافحة
وان المخلصين يعانقونه في الدنيا وقال داود
عفوني عن الفرج واللحية واسالوني عما شئتم
وراء ذلك وقال ان معبوده جسم ذو لحم ودم
وجوارح واعضاء وانه يبكي على طوفان نوح حتى

رمدت

١٦

رمدت عيناه وعادته الملائكة لما اشتكت عيناه
فلينصف المقلد العاقل من نفسه هل يجوز له تقليد
مثل هؤلاء وهل للعقل مجال فى تصديقهم فى هذه
المقالات الرديئة والاعتقادات الفاسدة وهل
سيق النفس باصابة هولاء فى شئ البتة البحث الرابع
فى انه تعالى ليس فى جهة العقلاء كافة على ذلك خلافا
للكرامية حيث قالوا انه تعالى فى جهة فوق ولم يعلموا
ان الضرورة قضت بان كل ما هو فى جهة فاما ان يكون
لابثا فيها او متحركا عنها فهو اذن لا ينفك عن
الحوادث على ما تقدم البحث الخامس فى انه تعالى لا يتحد
بغيره والضرورة قضت ببطلان الاتحاد فانه لا يعقل
الصيرورة الشيئين شيئا واحدا وخالف فى ذلك
جماعة من الصوفية من الجمهور فحكموا بانه تعالى يتحد
بابدان العارفين حتى تمادى بعضهم قال انه تعالى
نفس الموجود وكل موجود فهو الله تعالى وهذا عين

الكفر والالحاد والحمد لله الذى فضلنا باتباع اهل

البيت دون اهل الاهواء الباطلة البحث السادس

فى انه تعالى لا يحل فى غيره لانه من المعلوم القطعى

ان الحال مفتقر الى المحل والضرورة قضت بان كل مفتقر

الى الغير ممكن فلو كان الله تعالى حالا فى غيره لزم امكانه

فلا يكون واجبا هذا خلف وخالفت الصوفية من

الجمهور فى ذلك وجوزوا عليه الحلول فى ابدان

العارفين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فانظر الى

هؤلاء المشايخ الذين يشاهدونهم كيف اعتقادهم

فى ربهم وتجويزهم عليه تارة الحلول واخرى

الاتحاد وعبادتهم الرقص والتصفيق والغناء

وقد عاب الله تعالى على جاهلية الكفار فى ذلك

فقال عز من قايل وما كان صلوتهم عند البيت الا

مكاء وتصدية واى تفضيل ابلغ من تفضيل من

يتبرك بمن يتعبد الله تعالى بما عاب به الكفار فانها

لا تعمى

لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور
ولقد شاهدت جماعة من الصوفية فى حضرة مولانا
الحسين صلوات الله عليه وقد صلّوا المغرب
سوى شخص واحد منهم كان جالسا لم يصلّ
ثمّ صلّوا بعد ساعة العشاء سوى ذلك الشخص
فسألت بعضهم عن ترك صلوة ذلك الشخص
فقال وما حاجة هذا الى هذه الصلوة وقد وصل
الحق ايجوز ان يجعل بينه وبين الله تعالى حاجبا
فقلت لا فقال الصلوة حاجبة بين العبد والرب
فانظر ايها العاقل الى هؤلاء وعقائدهم فى الله تعالى
كما تقدّم وعباداتهم كما سبق واعتذارهم فى ترك
الصلوة بما مرّ دفع ذلك فانّهم عندهم الابدال
فهؤلاء هم اجهل الجهّال البحث السابع
فى انه تعالى متكلّم وفيه مطالب الاوّل فى حقيقة
الكلام الكلام عند العقلاء عبارة عن المؤلف

من الحروف المسموعة واثبت الاشاعرة كلاما اخر نفسانيا
مغايرا لهذه الحروف والاصوات والتصور هذه
حروف والاصوات لارادة ايجاد هذه الحروف والاصوات
وهذه دالة عليه وهذا غير معقول فان كل عاقل انما الحروف والاصوات
يفهم من الكلام ما قلناه فاما ما ذهبوا اليه فانه غير
معقول لهم ولغيرهم البتة فكيف يجوز اثباته نعم
وهل هذا الا جهل عظيم لان الضرورة قاضية بسبق
التصور على التصديق واذا قد تمهدت هذه المقدمة
فنقول لا شك في انه تعالى متكلم على معنى انه اوجد
حروفا واصواتا مسموعة قايمة بالاجسام الجمادية
كما كلم الله تعالى موسى عليه السلام من الشجرة فاوجد فيها
الحروف والاصوات والاشعرية خالفوا اقوالهم
وعقولهم وعقول كافة البشر فاثبتوا له تعالى كلاما
لا يفهمونه هم ولا غيرهم واثبات مثل هذا الشيء والمكابرة
عليه مع انه متصور البتة فضلا عن ان يكون مدلولا

علم

١٨

اليه معلوم البطلان ومع ذلك فانه صادر عنا او فينا

عندهم ولا نعقله نحن ولا من ادعى نبوته المطلب الثاني

في ان كلامه تعالى متعدد المعقول من الكلام على

ما تقدم انه الحروف والاصوات المسموعة وهذه

الحروف المسموعة انما قلتم كلاما مفهوما اذا كان

الانتظام على احد الوجوه التي يحصل بها الافهام

وذلك بان يكون خبرا او امرا او نهيا او استفهاما

او تنبيها وهو الشامل للتمني والترجي والتعجب

والقسم والنداء ولا وجود له الا في هذه الجزئيات

والذين اثبتوا قدم الكلام اختلفوا فذهب بعضهم

الى ان كلامه تعالى واحد مغاير لهذه المعاني وذهب

اخرون الى تعدده والذين اثبتوا وحدته خالفوا

جميع العقلاء في اثبات شيء لا يتصورونه ولا خصومهم

فاثبت الله تعالى وصفا لا يعقله ولا يتصوره

هو ولا غيره كيف يجوز ان يجعل اماما يقتدى

فى الازل انا ارسلنا نوحا وقال انا اوحينا الى
ابرهيم واهلكنا القرون ضربنا لكم الامثال مع
ان هذه اخبارات عن الماضى والاخبار عن وقوع ما لم
يقع فى الماضى كذب تعالى الله عنه ذلك وايضا قال الله تع
انما امرنا لشئ اذا اردنا ان نقول له كن فيكون وهو
اخبار عن المستقبل فيكون حادثا المطلب الرابع فى استلزام
الامر والنهى الارادة والكراهة كل عاقل يريد من غيره
شيئا على سبيل الجزم فانه يأمر به واذا كره الفعل
فانه ينهى عنه وان الامر والنهى دليلان على الارادة والكراهة
وخالفت الاشاعرة جميع العقلاء فى ذلك وقالوا ان
الله يامر دائما بما لا يريده بل بما يكرهه وانه ينهى عما يكرهه
بل عما يريده وكل عاقل ينسب من يفعل هذا الى السفه
والجهل تعالى الله عنه علوا كبيرا المطلب الخامس
فى ان كلامه تعالى صدق اعلم ان الحكم بكون الله تعالى
صادقا لا يجوز عليه الكذب انما يتم على قواعد العدلية

الذين

الذين احالوا صدور القبيح عنه من حيث الحكمة
ولا يتمشى على مذهب الاشعرية لوجهين الاول
انهم اسندوا جميع القبايح باسرها اليه تعالى وقالوا
لا مؤثر في الوجود من القبايح باسرها وغيرها الا الله تعالى
ومن يفعل انواع الشرك والظلم والجور والعدوان
وانواع المعاصي والقبايح المنسوبة الى البشر كيف
يمتنع ان يكذب في كلامه وكيف يقدر الباحث
على اثبات وجوب كون كلامه تعالى صدقا الثاني
ان الكلام النفساني عندهم مغاير للحروف والاصوات
ولا طريق لهم الى اثبات كونه تعالى صادقا في
الحروف والاصوات البحث الثالث في انه تعالى لا يشاركه
شئ في القدم العقل والسمع متطابقان على انه تعالى
مخصوص بالقدم وانه ليس في الازل سواه لان
كل ما عداه سبحانه وتعالى ممكن وكل ممكن حادث
وقال الله هو الاول والاخر واثبت الاشاعرة

معه معان قديمة وهي علل في الصفات كالقدرة
والعلم والحيوة الى غير ذلك ولزمهم من ذلك محالات
ومنها اثبات غير الله تعالى قال فخر الدين الرازي النصارى
وكفروا لانه اثبتوا ثلثة قدماء واصحابنا قد اثبتوا تسعه
ومنها انه يلزمهم افتقار الله تعالى عالمًا الى اثبات
معنى هو العلم ولاه لم يكن عالم وافتقاره في كونه قادرًا
وكذا باقي الصفات والله تعالى منزه عن الحاجة والا
فتقار لان كل مفتقر الى الغير فهو ممكن ومنها انه يلزم
اثبات ما لا نهاية له المعاني القائمة بذاته تعالى وهو
محال بيان الملازمة ان العلم بالشئ مغاير للعلم بما عداه
فان من شرط العلم المطابقة ومحال ان يطابق الشئ
الواحد امورًا متغايرة متخالفة في الذات والحقيقة
ولكن المعلومات غير متناهية فيكون له علوما غير
متناهية لا مرة واحدة بل مرارًا غير متناهية باعتبار
كل علم يفرض في كل مرتبة من المراتب الغير المتناهية

في كونه تعالى

لان العلم

لان العلم بالشئ مغاير للعلم بالعلم بذلك الشئ
ثم العلم بالعلم بالشئ مغاير للعلم بالعلم بذلك
الشئ وهكذا الى ما لا نهاية له وفى كل واحدة
من هذه المراتب مراتب غير متناهية وهذا عين
السفسطة لعدم تعقله بالمرة ومنها انه لو كان تعالى
موصوفا بهذه الصفات وكانت قائمة بذاته كانت
حقيقة الالهية مركبة وكل مركب محتاج الى جزئه
وجزءه غيره فيكون الله تعالى محتاجا الى غيره
ممكنا والى هذا اشار مولانا امير المؤمنين على
عليه السلام حيث قال اول الدين معرفته وكمال
معرفته التصديق به وكمال التصديق به توحيده
وكمال توحيده الاخلاص له وكمال الاخلاص له
نفى الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف
وشهادة كل موصوف انه غير الصفة فمن وصف الله تعالى
فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه ومن ثناه فقد

جزاه ومن جزاه فقد جهله ومنها انهم ارتكبوا
ماهو معلوم البطلان وهو انهم قالوا ان هذه المعاني
لا هي نفس الذات ومغايرة لها وهذا غير معقول
لان الشئ اذا انسب آخر فاما ان يكون هو او غيره
ولا يعقل سلبهما معا البحث التاسع في البقاء وفيه
مطلبان الاول انه ليس زائداً على الذات وذهب
الاشاعرة الى ان الباقي انما يبقى ببقاء زائد على ذاته
وهو عرض قائم بالباقي وان الله تعالى باقٍ ببقاء
قائم بذاته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولزمهم
من ذلك المحال الذي يجزم الضرورة ببطلانه من
وجوه الاول ان البقاء ان عنى به الاستمرار لزم
اتصاف العدم بالصفة الثبوتية وهو محال بالضرورة
بيان الملازمة ان الاستمرار كما يتحقق في الجانب
الوجود فكذا يتحقق في جانب العدم لامكان تقسيم
المستمر اليهما ومورد التقسيم مشترك ولان معنى

الاستمرار

الاستمرار كون الامر فى احد الزمانين كما كان
فى الزمان الآخر وان عنى به صفة زائدة على الاستمرار
فان احتاج كل منهما الى صاحبه دار وان لم يحتج
احدهما الى الاخر امكن تحقق كل منهما بدون صاحبه
فيوجد بقاء من غير استمرار وبالعكس وهو باطل
بالضرورة وان احتاج احدهما خاصة انفك الاخر
عنه وهو ضرورى البطلان الثانى ان وجود الجوهر
فى الزمان الثانى لو احتاج الى البقاء لزم الدور لان
البقاء عرض يحتاج فى وجوده الى الجوهر فان احتاج
الى وجود هذا الجوهر الذى فرض باقيا كان كل من البقاء
ووجود الجوهر محتاجا الى صاحبه وهو عين الدور
المحال وان احتاج الى وجود جوهر غيره لزم قيام
الصفة بغير الموصوف وهو غير معقول اجابوا بمنع
احتياج البقاء الى الجوهر فجاز ان يقوم بذاته لا فى
محل ويقتضى وجود الجوهر فى الزمان الثانى وهو خطاء

لانه يقتضي قيام البقاء بذاته فيكون جوهرا مجردا والبقاء
لا يعقل الا عرضا قائما بغيره وايضا يلزم ان يكون هو
بالذاتية اولى من الذات بالوصفية اولى منه لانه
مجرد مستغن عن الذات والذات محتاجة اليه والمحتاج
اولى بالوصفية من المستغني والمستغني اولى بالذاتية
من المحتاج ولانه يقتضي بقاء جميع الاشياء لعدم اختصاصه
بذات دون اخر الثالث ان وجود الجوهر في الزمان
الثاني هو عين وجوده في الزمان الاول ولما كان
وجوده في الزمان الاول غنيا عن هذا البقاء كان
وجوده في الزمان الثاني كذلك لامتناع كون افراد
الطبيعة محتاجا لذاته الى شيء وبعض افرادها مستغنيا
عنه المطلب الثاني في انه تعالى باق لذاته الحق كذلك لانه
لو احتاج في بقائه الى غيره كان ممكنا فلا يكون واجبا
لثبت في الضرورى بين الواجب والممكن وخالفت الا
الاشاعرة في ذلك وذهبوا الى انه تعالى باق بالبقاء

وهو خلاف

وهو خطاء كما تقدم ولان البقاء ان قام بذاته
تعالى لزم تكثيره واحتياج البقاء الى ذاته تعالى مع ان
ذاته محتاجة الى البقاء فيدور وان قام بغيره كان
وصف الشئ حالا فى غيره ولان غيره محدث وان قام
بذاته كان مجردا وايضا بقاؤه تعالى باق لامتناع تطرق
العدم الى صفاته تعالى ولانه يلزم ان يكون محلا
للحوادث فيكون له بقاء آخر ويتسلسل وايضا صفاته تع
باقية فلو بقيت بالبقاء لزم قيام المعنى بالمعنى خاتمة
تشتمل على حكمين الاول البقاء يصح على الاجسام وهذا
حكم ضرورى لا يقبل التشكيك وخالف فيه النظام
من الجمهور فذهب الى امتناع بقاء الاجسام باسرها
بل كل ان يوجد فيه جسم ما يعدم فى الآن الذى ذلك الجسم
بعده ولا يمكن ان يبقى جسم ما من الاجسام فلكيها وعنصريها
بسيطها ومركبها ناطقها وغيره آنين ولا شك فى
بطلان هذا العقل لقضاء الضرورة بان الجسم الذى

شاهدته قبل تغميضها والمنكر كذلك سوفسطائى بل
السوفسطائى لا يشك فى ان بدنه الذى كان بالامس
هو بدنه الذى كان وانه لم يتبدل بدنه من اول لحظة
الى اخرها وهؤلاء جزموا بالتبديل الثانى الحكم فى صحة
بقاء الاعراض ذهب الاشاعرة الى ان الاعراض غير
باقية بل كل لون وطعم ورايحة وحرارة وبرودة
ورطوبة ويبوسة وحركة وسكون وحصول
فى مكان وحياة وعلم وقدرة وتركيب وغير ذلك
من الاعراض فانه لا يجوز ان يوجد آنين بل يجب
عدمه فى الآن الثانى من آن وجوده وهذا مكابرة
للحس وتكذيب للضرورة الحاكمة بخلافه فانه لا حكم
اجلى عند العقل من ان اللون الذى شاهدته فى الثوب حين
فتحت العين هو الذى شاهدته قبل طبقها وانه
لم يعدم ولم يتغير واى حكم اجلى عند العقل من هذا
واظهر منه ثم انه يلزم منه محالات الاول وان يكون

الانسان وغيره يعدم فى كل آن يوجد فى آن بعده ثم
لان الانسان ليس انسانا باعتبار الجواهر الافراد
التى فيه عندهم بل لا بد فى تحقيق كونه انسانا من من
اعراض قائمة بتلك الجواهر من لون وشكل ومقدار
وغيرها من مشخصاته ومعلوم بالضرورة ان كل
عاقل يجد نفسه باقية لا يتغير فى كل آن ومن خالف
ذلك كان سوفسطائيا وهل انكار سوفسطائية للقضايا
الحقيقة عند بعض الاعتبارات ابلغ من انكار كل
احد ببقاء ذاته وبقاء جميع المشاهدات آنين من الزمان
فلينظر العاقل المنصف فى هذه المقالة التى ذهب اليها
امامه الذى قلده ويعرض على عقله حكمه بها وهل يقضى
حكمه ببقائه وبقاء المشاهدات عن اجلى الضروريات
ويعلم ان امامه الذى قلده او قصر ذهنه عن فساد
هذه المقالة فقد قلد من لا يستحق التقليد وانه قد
التجاء الى غير ركن شديد وان لم يقصر ذهنه عن ذلك

فقد غشه وقد اخفى عنه مذهبه وقد قال
عليه السلام من غشنا فليس منا الاول انه يلزم تكذيب
الحس الدال على الوحدة وعدم التغير كما تقدم
انه لو لم يبق العرض الا آناً واحداً لم يعدم نوعه
وكان السواد اذا عدم لم يجب ان يخلفه سواد
اخر بل جاز ان يحصل عقيبه بياض او حمرة او غير
ذلك او ان لا يحصل شئ من الالوان اذ لا وجه لوجوب
ذلك الحصول لكن دوامه يدل على عدم ثنا وجوب
فنائه الرابع لو جوز العقل عدم كل عرض فى الآن
الثانى من وجوده مع استمراره فى الحس لجوز ذلك
فى الجسم اذ الحكم ببقاء الجسم انما هو مستفاد من استمراره
فى الحس وهذا الدليل لا يتمشى لانتقاضه بالاعراض
عندهم فيكون باطلا فلا يمكن الحكم ببقاء شئ من الاجسام
فى انين لكن الشك فى ذلك هو عين السفسطة الخامس
ان الحكم بامتناع الذاتى ضرورى والا لم يبق وثوق

بشئ

بشئ من القضايا البديهية وجاز ان ينقلب العالم
امكان الوجود الى وجوب الوجود فيستغنى عن المؤثر
فينسد باب اثبات الصانع تعالى بل ويجوز انتقال
واجب الوجود من الوجوب الى الامتناع وهو ضروري
البطلان واذا تقرر هذا فنقول الاعراض ان كانت
ممكنة لذاتها فى الآن الاول فيكون كذلك فى الآن
الثانى ولا يلزم الانتقال من الامكان الذاتى الى الامتناع
الذاتى واذا كانت ممكنة فى الثانى جاز عليها البقاء وقد
احتجوا عليه بوجهين الاول البقاء عرض فلا يقوم
بالعرض الثانى ان العرض لو بقى لما عدم لان عدمه
لا يستند الى ذاته والا لكان ممتنعا ولا الى الفاعل لان
اثر الفاعل الايجاد ولا الى طريان الضد لان طريان
الضد على المحل مشروط بعدم الضد الاول عنه فلو
علل ذلك العدم به دار ولا الى انتفاء شرطه لان
شرطه الجوهر لا غير وهو باق والكلام فى عدمه

كالكلام في عدم العرض والجواب عن الاول المنع من
كون البقاء عرضا زائدا على الذات سلمنا لكن نمنع
امتناع قيام العرض بمثله فان السرعة والبطوء عرضان
قائمات بالحركة وهي عرض وعن الثاني انه لم لا يعدم
لذاته في الزمان الثالث كما يعدم عندكم لذاته في الزمان
الثاني سلمنا لكن جاز ان يكون مشروطا باعراض لا تبقى
فاذا انقطع وجودها عدم سلمنا لكن يستند الى
الفاعل ونمنع انحصار اثره في الايجاد فان العدم
ممكن لا بد له من سبب سلمنا لكن يعدم بحصول
المانع ونمنع اشتراط عدم الضد الاول بطريان
الثاني بل الامر بالعكس وبالجملة فالاستدلال على نقض
الضروري باطل كما في شبه السوفسطائية فانها
لا تسمع لما كانت استدلالات في مقابلة الضروريات

البحث العاشر في ان القدم والحدوث اعتباريات

ذهب بعض الاشاعرة الى ان القدم وصف ثبوتي

فانه

قائم بذات الله تعالى وذهبت الكرامية بل الاشاعرة
الى ان الحدوث وصف ثبوتى قائم بذات
الحادث وكلا القولين باطل لان القدم لو كان
موجودا مغايرا للذات لكان اما قديما او حادثا
فان كان قديما كان له قدم ويتسلسل وان كان
حادثا كان الشئ موصوفا بنقيضه وهو محال
وكان الله تعالى محلا للحوادث وهو محال وكان
الله تعالى قبل حدوثه ليس بقديم والكل معلوم البطلان
واما الحدوث فان كان قديما لزم تقدم الحادث الذى
هو شرطه وكان الشئ موصوفا بنفسه وبنقيضه
وان كان حادثا يتسلسل والحق ان القدم والحدوث
من الصفات الاعتبارية البحث الثانى فى العدل وفيه
مطالب الاول فى نقل الخلاف فى مسائل هذا الباب
اعلم ان هذا اصل عظيم عليه تبنى القواعد الاسلامية
بل الاحكام الدينية مطلقا وبدونه لا يتم شئ

من الاديان ولا يمكن ان يعلم صدق نبي من الانبياء
على الاطلاق على ما تقرره فيما بعد ان شاء الله تعالى
وبئس ما اختاره الانسان لنفسه مذهبا
خرج به من جميع الاديان ولم يمكن ان يتعبد
الله تعالى بشرع من الشرايع السابقة او اللاحقة
ولا يجزم به على نجاة نبي مرسل او ملك مقرب
او مطيع في جميع افعاله من اولياء الله تعالى وخلفائه
ولا على عذاب احد من المشركين والكفار وانواع
الفساق والعاصين فلينظر العاقل المقلد هل يجوز
له ان يلقى الله تعالى بمثل هذه العقايد الفاسدة والآراء
الباطلة المستندة الى اتباع الشهوة والانقياد للمطامع
وقالت الامامية ومتابعوهم من المعتزلة ان الحسن
والقبح عقليان مستندان الى صفات قائمة
بالافعال ووجوه واعتبارات تقع عليها وقالت
الاشاعرة ان العقل لا يحكم بحسن شئ البتة ولا

بقبحه

بقبحه بل كل ما يقع فی الوجود من انواع الشرور
كالظلم والعدوان والقتل والشرك والحاد وسب الله
تعالى وسب ملائكته وانبيائه واوليائه فانه حسن
وقالت الامامية وتابعوهم من المعتزلة ان جميع
افعال الله حكمة وصواب ليس فيها ظلم ولا جور
ولا كذب ولا عبث ولا فاحشة والفواحش و
القبايح والكذب والجهل كلها من افعال العباد العباد
والله منزه عنها وبرئ منها وقالت الاشاعرة
ليس جميع افعاله تعالى حكمة وصوابا لان الفواحش
والقبايح كلها صادرة عنه تعالى لانه لا موثر
غيره وقالت الامامية نحن نرضى بقضاء الله تعم
كله حلوه ومره لانه لا يقضى الا بالحق وقالت الاشاعرة
لا نرضى بقضاء الله تعالى كله لانه قضى الكفر والفواحش
والمعاصى والظلم وجميع انواع الفساد وقالت الامامية
والمعتزلة لا يجوز ان يعاقب الله الناس على فعله

ولا يلزمهم على صنعه ولا تزر وازرة وزر اخرى
وقالت الاشاعرة لا يعاقب الله تعالى الناس الّا على
ما لم يفعلوه ولا يلزمهم الّا على ما لم يصنعوه وانما
يعاقبهم على فعله فيهم يفعل فيهم سبه وشتمه
ثم يلزمهم عليه ويعاقبهم لاجله ويخلق فيهم
الاعراض ثم يقول فما لهم عن التذكرة معرضين
ويمنعهم من الفعل ويقول وما منع الناس ان يؤمنوا
وقالت الامامية ان الله تعالى لم يفعل شيئا عبثًا
بل انما يفعل لغرض ومصلحة وانه انما يعرض لمصالح
العباد ويعوض المؤلم بحيث ينتفي العبث والظلم
وقالت الاشاعرة لا يجوز ان يفعل الله تعالى شيئا
لغرض من الاعراض ولا لمصلحة ويولم العبد لغير
مصلحة ولا عوض بل يجوز ان يخلق خلق في النار
مخلّدين فيها ابدا من غير ان يكونوا قد عصوا اوّلا
وقالت الامامية لا يحسن في حكمة الله ان يظهر

المعجزات

المعجزات على يد الكذابين ولا يصدق المبطلين
ولا يرسل السفهاء والفساق والعصاة وقالت
الاشاعرة بحسن كل ذلك وقالت الامامية
ان الله تعالى لم يكلف احدا فوق طاعته وما لا يتمكن
من تركه وفعله ولا نهم على تركه ما لم يعطهم
القدرة على فعله وجوزوا ان يكلف الله تعالى
مقطوع اليد الكتابة ومن لا مال له الزكوة ومن
لا يقدر على المشي لزمان الطيران الى السماء وان
يخلق العاطل الزمن المفلوج الاجسام وان يجعل
القديم محدثا والمحدث قديما وجوزوا ان يرسل
رسولا الى عبادة بالمعجزات ليامرهم بان يجعلوا
الجسم الاسود ابيض دفعة واحدة ويامرهم بالكتابة
الحسنة ولا يخلق لهم الايدي ولا الآلات وان
يكتبوا في الهواء بغير مداد ولا قلم ولا يد ما يقراه
كل احد وقالت الامامية ربنا اعدل واحكم من

ذلك وقالت الامامية ما اضل الله تعالى احدا من
عباده عن الدين و لم يرسل رسولاً الا بالحكمة و
الموعظة الحسنة وقالت الاشاعرة قد اضل الله
كثيراً من عباده عن الدين ولبس عليهم واغواهم
وانه يجوز ان يرسل رسولاً الى قوم لا يامرهم
الا بسبه ومدح ابليس فيكون من سب الله تعالى
ومدح الشيطان واعتقد التثليث والالحاد وانواع
الشرك مستحقا للثواب والتعظيم ويكون من
مدح الله تعالى طول عمره وعبده بمقتضى اوامره وذم
ابليس دائما في العقاب المخلد واللعن المؤبد
وجوزوا ان يكون فيمن سلف من الانبياء
ممن لم يبلغنا خبره من لم يكن شريعته الا هذا
وقالت الامامية قد اراد الله تعالى الطاعات
واحبها ورضيها واختار و لم يكرهها ولم
يسخطها وانه كره المعاصي والفواحش و لم

يامر بها ولم يحبّها ولا يرضيها ولا اختارها
وقالت الاشاعرة قد اراد الله تعالى من الكافر
واختار ذلك وكره ان يمدحه وقال بعضهم
احبّ وجود الفساد ورضى وجود الكفر وقالت
الامامية قد اراد النبي صلّى الله عليه واله من الطاعات
ما اراد الله تعالى وكره من المعاصي ما كرهه الله
تعالى وقالت الاشاعرة بل قد اراد النبي كثيراً مما كرهه
الله تعالى وكره كثيراً مما اراد الله تعالى وقالت الامامية
قد اراد الله تعالى من الطّاعات ما اراده انبياؤه
من الفواحش وقالت الاشاعرة بل قد اراد الله
سبحانه ما اراده الشياطين من الفواحش وكره ما كرهوه
من كثير من الطّاعات بل كره ما ارادوه ومنها وقالت
الامامية قد امر الله تعالى بما اراده ونهى عما كرهه
وقالت الاشاعرة قد امر الله تعالى بكثير مما كرهه ونهى
عمّا اراده اراده فهذه خلاصة اقاويل هذين الطريقين

وكثيراً مما كرهه وبما اراده ما كرهه الشيطان من الطاعات وكره ما اراده

فی عدل الله تعالی وقول الامامیة فی التوحید یضاهی
قولهم فی العدل فانهم یقولون ان الله تعالی واحد
ولا قدیم سواه ولا اله غیره ولا یشبهه الاجسام
شیئا ولا یجوز علیه ما یصح علیها من التحرک والسکون
وانه لم یزل ولا یزال حیا عالما ملکا لا یحتاج
الی شیء من الاشیاء یعلم بها ویعدم ویحیی ویمیت
وانه لما خلق الخلق امرهم ونهاهم ولم یکن آمرا
وناهیا قبل خلقه لهم وقالت المشبهة انه یشبه خلقه
وصفوه بالاعضاء والجوارح وانه لم یزل امرا
وناهیا بعد خراب العالم وبعد الحشر والنشر دائما
بدوام ذاته تعالی وهذه المقالات فی الامر والنهی
ودوامهما مقالة الاشعریة ایضا وقالت الاشاعرة
ایضا انه تعالی ولا غیره ولا بعضه ولا ها لم یکن
قادرا عالما حیا تعالی الله عن ذلک علوا کبیرا فقالت
الامامیة ان انبیاء الله وائمته منزهون عن المعاصی

وعما يستحق به وينفون عنهم جميع الفواحش
وينفردون بتعظيم اهل البيت عليهم السلام
الذين امر الله تعالى بمودتهم وجعلها اجراً للرسالة
فقال تعالى قل لا اسئلكم عليه اجراً الا المودة في القربى
وقالت السنة كافة انه يجوز عليهم الصغاير وجوزت
الاشاعرة عليهم الكباير فلينظر العاقل من نفسه
في المقالتين ويلمح المذهبين وينصف في الترجيح
ويعتمد على الدليل الواضح الصحيح ويترك تقليد
الآباء والمشايخ الآخذين بالاهواء وغرتهم الحيوة
الدنيا بل ينصح نفسه ولا يعول على غيره فلا يقبل
عذره غداً في القيمة اني قلدت شيخاً لفلاني او وجدت
ابائي واجدادي على هذه المقالة فانه لا ينفعه ذلك
اليوم الطامة يوم يتبرأ المتبعون من اتباعهم و
يفرون من اشياعهم وقد نص الله تعالى عن ذلك
في كتابه العزيز ولكن اين الاذان السامعة والقلوب

الواعية وهل يشك العاقل فى الصحيح من المقالتين
وانّ مقالة الامامية هى احسن الاقاويل وانّها
اقوى نسبة بالدّين وانّ القايلين بها هم الذين
قال الله تعالى فيهم فبشّر عبادى الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله
واولئك اولوا الباب فالامامية هم الذين قبلوا
هداية تعالى واهتدوا بها وهم اولوا الالباب و
ولينصف العاقل من نفسه انّه لو جاء مشرك ويطلب
شرح اصول دين الاسلام من العدل والتوحيد
جاء ان يستحسنه و يدخل فيه معهم ٥ هل كان الاولى
ان يقال له حتّى يرغب فى الاسلام ويتزيّن فى قلبه
ان من ديننا ان جميع افعال الله تعالى حكمة و صواب
وانا نرضى بقضائه وانّه منزه عن فعل القبايح و
الفواحش ولا يقع منه و يعاقب النّاس على فعله
ما يفعله فيهم ولا يقدرون على دفعه عنهم و لا

يمكنون

يمكنون من امتثال امره بل خلق فيهم الكفر والشرك
ويعاقبهم عليه ويخلق فيهم اللون والطول والقصر
ويعذبهم عليه او يقال ليس في افعاله حكمة وصواب
وانه يفعل السفه والفواحش ولا يرضى بقضاء الله
تعالى وانه يعاقب الناس على ما يفعله فيهم وهل
الاولى ان نقول من ديننا ان الله تعالى لا يكلف الناس
كلما يقدرون عليه ولا يطيقون او نقول انه
يكلف الناس ما لا يقدرون ويعاقبهم ويلومهم
على ترك ما لا يقدرون على فعله وهل الاولى
ان نقول انه يكره الفواحش ولا يريدها ولا يحبها
ولا يرضاها او نقول انه يحب ان يشتم ويسب
ويعصى بانواع المعاصي ويكره ان يمدح ويطاع و
يعذب الناس لم كانوا كما اراد ولا يكونوا كما كره
وهل الاولى ان نقول انه تعالى لا يشبه الاشياء
ولا يجوز عليه ما يجوز عليها او نقول انه يشبهها

وهل الاولى ان نقول انه تعالى يعلم ويقدر ويحيى
ويدرك لذاته او نقول انه لا يدرك ولا يحيى ولا يقدر
ولا يعلم الا بذوات قديمة لولاها لم يكن قادرا ولا عالما
ولا غير ذلك من الصفات وهل الاولى ان نقول
انه لما خلق الخلق امرهم ونهاهم او نقول انه لم
يزل في القدم ولا يزال بعد افنائهم طول الابد
يقول اقيموا الصلوة واتوا الزكوة ولا يخل بذلك
اصلا وهل الاولى ان نقول انه تعالى يستحيل رؤيته
والاحاطة بكنه ذاته او نقول انه يرى بالعين اما
في جهة من الجهات له اعضاء وصورة او يرى
بالعين ولا في جهة وهل الاولى ان نقول ان انبياءه
وائمته منزهون عن كل قبيح وسخيف او انهم
اقترفوا المعاصي المنفر عنهم وانه يقع منهم ما يدل
على الخسة والنذالة كسرقة درهم وكذب فاحش
ويداومون على ذلك مع انهم محل وحيه وحفظة

شرعه

شرعه وان النجاة تحصل بامتثال اوامرهم القولية
والفعلية فاذا عرفت انه لا ينبغي ان تذكر هذه المسائل
عن دين الاسلام الا مذهب الامامية دون قول
غيرهم عرفت عظم موقعهم في الاسلام وتعلم
ايضا زيادة بصيرتهم لانه ليس في التوحيد
دليل ولا جواب عن شبهة الا من امير المؤمنين
عليه السلام ومن اولاده اخذوا ايضا فان جميع
العلماء يستندون اليه على ما ياتي فكيف لا يجب
تعظيم الامامية والاعتراف بعلو منزلتهم
فاذا سمعوا شبهة في توحيد الله او في بعض غيبة
افعاله انقطعوا بالكفر فيها عن كل شغلهم ولا يسكن
نفوسهم ولا تطمئن قلوبهم حتى يتحقق الجواب عنها
ومخالفوهم اذا سمعوا دلالة قاطعة على ان الله تع
لا يفعل الفواحش والقبايح ظل ليله ونهاره مهموما
مغموما طالبا لاقامة شبهته يجيب عنها حذرا ان يصح

عنده ان الله تعالى لا يفعل القبيح فاذا ظهر بادنى شبهة
قنعت نفسه وعظم سروره بما دلت الشبهة عليه
من انه لا يفعل القبيح وانواع الفواحش عن ربه
فشتان بين الفريقين وبعد بين المذهبين ونشرع
الآن فى تفصيل المسائل وكشف الحق فيها بعون الله تع
ولطفه المطلب الثانى فى اثبات الحسن والقبح العقليين
ذهب الامامية ومن تابعهم من المعتزلة الى ان من الافعال
ما هو معلوم الحسن والقبح بضرورة العقل لعلمنا
بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار فان كل
عاقل لا يشك فى ذلك وليس جزمه بهذا الحكم ادون
من الجزم بافتقار الممكن الى السبب وان الاشياء المساوية
لشئ واحد متساوية ومنها ما هو معلوم بالاكتساب
انه حسن او قبيح كحسن الصدق الضار وقبح الكذب
النافع ومنها ما يعجز العقل عن العلم بحسنه او قبحه
فيكشف الشرع عنه كالعبادات وقالت الاشاعرة

ان الحسن

ان الحسن والقبح شرعيان ولا يقضي العقل بحسن
شئ ولا بقبحه فهو قبيح وهو باطل لوجوه
الاول انهم انكروا ما علمه كل عاقل من حسن الصدق
النافع وقبح الكذب الضار سواء كان هناك شرع
اولا ومنكر الحكم الضروري سوفسطائي الثاني
لو خير العاقل الذي لم يسمع الشرايع ولا علم شيئا
من الاحكام بل نشا في بادية خاليا من العقايد
كلها بين ان يصدق ويعطى دينارا وبين ان يكذب
ويعطى دينارا ولا ضرر عليه فيهما فانه يختار
الصدق على الكذب ولا حكم العقل بقبح الكذب
وحسن الصدق لما فرق بينهما ولا اختار الصدق
دائما الثالث لو كان الحسن والقبح شرعيين لما حكم
بهما من ينكر الشرع والتالي باطل لان البراهمة باسرهم
ينكرون الشرايع والاديان كلها ويحكمون بالحسن
والقبح مستندين الى ضرورة العقل ذلك الرابع

الضرورة قاضية بقبح العبث كمن يستأجر اجيرا لينزح
من ماء الفرات فى دجلة ويبيع متاعا اعطى فى بلده
عشرة دراهم فى بلد آخر يحمله اليه بمشقة عظيمة ويعلم
ان سعره كسعر بلده بعشرة دراهم ايضا وقبح تكليف
ما لا يطاق لتكليف الزمن الطيران الى السماء وتعذيبه
دائما على ترك هذا الفعل وقبح من يذم العالم الزاهد
على علمه وزهده وحسن مدحه وقبح مدح الجاهل
الفاسق على جهله وفسقه وحسن ذمه عليهما ومن
كابر فى ذلك فقد انكر اجلى الضروريات لان هذا
الحكم حاصل للاطفال والضروريات قد تحصل
الخامس لو كان الحسن والقبح بالشرع لا غير لما
قبح من الله تعالى شئ ولو كان كذلك لما قبح منه تعالى
اظهار المعجزة على يد الكذابين وتجويز ذلك سيد
باب معرفة النبوة فان اى نبى اظهر المعجزة عقيب ادعاء
النبوة لا يمكن تصديقه مع تجويز اظهار المعجزة على يد

الكاذب

الكاذب فی دعوی النبوة السادس لو کان الحسن
والقبح شرعیین لحسن الله تعالی ان یامر بالکفر
وتکذیب الانبیاء وتعظیم الاصنام والمواظبة
علی الزنا والسرقة والنهی عن العبادة والصدقة والصدق
لانها غیر قبیحة فی انفسها بحاذا امر الله تعالی
بها صارت حسنة الا فرق بینها وبین الامر بالطاعة
فان شکر المنعم ورد الودیعة والصدقة لیست
حسنة فی انفسها ولو نهی الله تعالی عنها کانت قبیحة
لکن لما اتفق انه تعالی امر بهذه مجانا بغیر غرض ولا
ولا حکمة صارت حسنة واتفق انه نهی عن تلک
فصارت قبیحة وقبل الامر والنهی لا فرق بینهما
ومن اداه عقله الی تقلید من یعتقد ذلک فهو
اجهل الجهال واحمق الحمقاء اذا علم ان معتقد
رئیسه ذلک وان لم یعلم ووقف علیه ثم استمر
علی تقلیده فکذلک فلهذا اوجبنا علینا کشف

مستقدهم لئلا يضل غيرهم ويستوعب البلية
جميع الناس او اكثرهم السابع لو كان الحسن والقبح
شرعيين لزم توقف وجوب الواجبات على مجي
الشرع ولو كان كذلك لزم افحام الانبيا لان النبى
صلى الله عليه وآله وسلم اذا ادعى الرسالة واظهر
المعجزة كان للمدعو ان يقول انما يجب على النظر
فى معجزتك بعد ان اعرف انك صادق فانا لا انظر
حتى اعرف صدقك ولا اعرف صدقك الا بالنظر
وقبله لا يجب على امتثال الامر فينقطع النبى ولا يبقى
له جواب الثانى لو كان الحسن والقبح شرعيين لم
يجب المعرفة لتوقف المعرفة الايجاب على معرفة
الموجب المتوقفة على معرفة الايجاب الثامن من
الضرورة قاضية بالفرق بين البناء دائما وبين من اساء
البنا دائما وحسن مدح الاول وذم الثاني وقبح
ذم الاول ومدح الثانى ومن يشك فى ذلك فقد

كابر

٣٥

كابر مقتضى عقله المطلب الثالث فى انه تعالى لا يفعل
القبيح ولا يخل بالواجب بل جميع افعاله حكمة وصواب
ليس فيها ظلم ولا جور ولا عدوان ولا كذب ولا
فاحشة لان الله تعالى غنى عن القبيح وعالم بقبح
القبيح لانه عالم بكل المعلومات وعالم بغنائه عنه
وكل من كان كذلك فانه يستحيل عليه صدور القبيح
عنه والضرورة قاضية بذلك ومن فعل القبيح
مع الاوصاف الثلثة استحق الذم واللوم وايضا
الله تعالى قادر والقادر انما يفعله بواسطة الداعى
اما داعى الحاجة او داعى الجهل وداعى الحكمة اما داعى
الحاجة فانه يكون العالم بقبح القبيح محتاجا اليه
فيصدر عنه دفعا لحاجته واما داعى الجهل فانه يكون
القادر عليه جاهلا بقبحه فيصح صدوره عنه واما داعى
الحكمة فانه يكون القادر عليه جاهلا بقبحه فيصح
له لدعوة الداعى اليه والتقدير ان الفعل قبيح فانتفت

هذه الدواعي فيستحيل القبيح منه تعالى وذهبت
الاشاعرة كافة الى ان الله تعالى قد فعل القبايح باسرها
من انواع الظلم والشرك والجور والعدوان ورضي
بها واحبها فلزمهم من ذلك محالات منها امتناع
الجزم بصدق الانبياء لان مسيلمة الكذاب
لا فعل له بل القبيح الذي صدر عنه من الله تعالى
عندهم فجاز ان يكون جميع الانبيا كذلك وانما
نعلم صدقهم لو علمنا انه تعالى لا يصدر عنه القبيح
فلا نعلم حينئذٍ نبوة نبينا عليه السلام ولا نبوة موسى
وعيسى وغيرهما من الانبياء البتة فاي عاقل
يرضى لنفسه ان يقلد من لم يجزم بصدق نبي
من الانبياء البتة وانه لا فرق عنده بين نبوة
محمد صلى الله عليه وآله وبين نبوة مسيلمة الكذاب
عنده فليحذر العاقل من اتباع اهل الاهواء والانقياد
الى طاعتهم ليبلغهم مرادهم ويربح وهو بالخلود

٣٤

في النيران ولا ينفعه عذره عذراً في يوم الحساب ومنها
انه يلزم منه تكذيب الله تعالى قوله تعالى ان الله
لا يحب الفساد وان الله لا يرضى لعباده الكفر وما الله
يريد ظلماً للعباد وما ربك بظلام للعبيد ولا
يظلم ربك احدا وما كان ربك مهلك القرى
بظلم واهلها مصلحون كل ذلك كان سيئه عند
ربك مكروها واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا
عليها اباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء
ومن يعتقد اعتقادا يلزم منه تكذيب القران العزيز
فقد اعتقد ما يوجب الكفر وحصل بالارتداد
والخروج عن ملة الاسلام فليتعوذ الجاهل
والعاقل من هذه المقالة المؤدية الى ابلغ انواع
الضلالة وليحذر من حضور الموت عنده وهو
على هذه العقيدة فلا تقبل توبته وليخش من الموت
تقطنه رئيسه فليطلب الرجعة فيقول رب ارجعون

لعلي اعمل صالحا فيما تركت فيقال له كلا ومنها انه
يلزم منه عدم الوثوق بوعده ووعيده لانه لو جاز
منه فعل القبيح لجاز منه الكذب وحينئذ ينتفي
الجزم بوقوع ما اخبر بوقوعه من الثواب على
الطاعة والعقاب على المعصية ولا يبقى للعبد
جزم بصدقه بل ولا ظن به لانه لما وقع انواع
الكذب والزور والشرور والسرقة في العالم كيف
يحكم العاقل بصدقه في الوعد والوعيد وينتفي
حينئذ فائدة التكليف وهو الحذر من العقاب
والطمع في الثواب ومن يجوز لنفسه ان يقلد
من يعتقد جواز الكذب على الله تعالى وانه لا يجزم
بالبعث ولا بالنشور ولا بالحساب ولا بالعقاب
وهل هذا الا خروج عن ملة الاسلامية فليحذر
الجاهل من تقليد هؤلاء ولا يعتذر باني ما عرفت
مذهبهم فهذا هو عين مذهبهم وصريح مقالتهم

نعوذ

نعوذ بالله تعالى منها ومن امثالها ومنها انه يلزم
نسبة المطيع الى السفه والحمق وبنسبة العاصى
الى الحكمة والكياسة والعمل بمقتضى العقل بل كلما ازداد
المطيع فى طاعته وزهده ورفضه للامور الدنيوية
والاقبال على طاعة الله بالكلية امتثال اجتناب
مناهيه نسب الى زيادة الجهل والحمق والسفه وكلما
ازداد العاصى فى عصيانه ولج فى غيه وطغيانه
واسرف فى ارتكاب الملاهى المحرمة واستعمال
الملاذ المزجور عنها بالشرع نسب الى العقل
والاخذ بالجزم لان الافعال القبيحة اذا كانت
مستندة اليه تعالى جاز ان يعاقب المطيع ويثيب
العاصى فيتحمل المطيع بالتعب ولا يفيده طاعته
الا الخسران حيث جاز ان يعاقبه على امتثال اوامره
ويحصل له فى الاخرة العذاب الاليم الشديد والعقاب
المؤبد وجاز ان يثيب العاصى فيحصل بالربح

فى الدارين ويتخلص من المشقة فى المنزلين ومنها
انه تعالى كلف المحال لان الاثار كلها مستنده اليه
تعالى فلا تاثير لقدره العبد البتة فجميع الافعال
غير مقدورة للعبد وقد كلف ببعضها فيكون قد
كلف ما لا يطاق وجوزوا بهذا الاعتبار وباعتبار
وقوع القبيح منه تعالى يكلفوا الله تعالى العبد ان
يخلق مثله تعالى ومثل نفسه وان يعيد الموتى فى الدنيا
كادم ونوح وغيرهما وان يقلع جبل ابى قبيس دفعة
وان يشرب ماء دجلة فى جرعة واحدة وانه متى لم
يفعل ذلك عذبه بانواع العقاب فلينظر العاقل
من نفسه هل يجوز له ان ينسب ربه تعالى وتقدس
الى مثل هذه التكاليف الممتنعة وهل ينسب ظلم
الى مثل هذا الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ومنها انه يلزم منه عدم العلم بنبوة احد من الانبياء
لان دليل النبوة هو ان الله تعالى فعل المعجزة عقيب

الدعوى

الدعوى الاجل التصديق وكل من صدق الله تعالى
فهو صادق فاذا صدر القبيح منه لم يتم الدليل
اما الصغرى فجائز ان يخلق الله تعالى مثلا المعجزة
للاغواء والاضلال واما الكبرى فلجواز ان
يصدق المبطل فى دعواه ومنها ان القبايح لو صدرت
عنه لوجبت الاستفادة منه لانه حينئذ اضر
على البشر من ابليس لعنه الله كان الواجب على هم
ان يقول المتعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
من الله الرحمن الرحيم وهل يرضى عاقل لنفسه المصير
الى مقالة تؤدى الى التعوذ من ارحم الراحمين
واكرم الاكرمين وتخليص ابليس من اللعن والبعد
والطرد نعوذ بالله من اعتقاد المبطلين والدخول
فى زمرة الضالين وفى هذا المختصر على هذا القدر
فى ان الله تعالى يفعل لغرض وحكمة وفائدة ومصلحة
ترجع الى العباد ونفع يصل اليهم وقالت الاشاعرة

انه لا يجوز ان يفعل شيئا لغرض ولا لمصلحة ترجع
الى العباد ولا لغاية من الغايات ولزمهم من ذلك
محالات منها ان يكون الله تعالى عابثا لاعبا فى
فعله فان العابث ليس الذى يفعل لا لغرض وحكمة
بل مجانا والله تعالى يقول وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون وما خلقنا السماء والارض وما بينهما
لاعبين ربنا ما خلقت هذا باطلا والفعل الذى
لا غرض للفاعل فيه باطل ولعب تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا ومنها انه يلزم الا يكون الله تعالى محسنا
الى العباد ولا منعما عليهم ولا راحما لهم ولا كريما
فى حقهم ولا جوادا وكل هذا اينا فى نصوص الكتاب
العزيز والمتواتر من اخبار النبوية واجماع الخلق
كلهم من المسلمين وغيرهم فانهم لا خلاف بينهم
فى وصف الله تعالى بهذه الصفات على سبيل الحقيقة
لا على سبيل المجاز وبيان لزوم ذلك ان الاحسان

انما يصدق لو فعل المحسن نفعا لغرض الاحسان
الى المتنفع فانه لو فعله لا لذلك لم يكن محسنا ولهذا
يوصف مطعم الدابة لتسمن حتى يذبحها بالاحسان
في حقها ولا بالانعام عليها ولا بالرحمة لان
التعطف والشفقة انما يثبت مع قصد الاحسان
الى الغير لاجل نفعه لا لغرض اخر البتة وانما
كريما وجوادا لو نفع للاحسان ويقصده ولو
صدر منه النفع لا لغرض لم يكن كريما ولا جوادا
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فلينظر العاقل المنصف
من نفسه هل يجوز ان ينسب ربه جل وعز الى
العبث في افعاله وانه ليس بجواد ولا محسن ولا
راحم ولا كريم نعوذ من مزال الاقدام والانقياد
الى مثل هذه الاوهام ومنها انه يلزم ان يكون
جميع المنافع التي جعلها تعالى منوطة بالاشياء
غير مقصوده ولا مطلوبة الله تعالى بل وضعها

وخلقها عبثاً فلا يكون خلق العين للابصار و لا
خلق الاذن للسماع ولا اللسان للنطق و لا
اليد للبطش ولا الرجل للمشي وكذا جميع الاعضاء
التي في الانسان وغيره من الحيوانات ولا خلق الحرارة
في النار للاحراق ولا الماء للتبريد ولا خلق القمر
والنجوم للاضاءة ومعرفة الليل والنهار للحساب
وكل هذا سبطل للاعراض والحكم والمصالح ويبطل
علم الطب بالكلية فانه لم يخلق الادوية للاصلاح
وتبطل الهيئة وغيرها ويلزم العبث في ذلك كله
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ومنها انه يلزم منه
الطامة العظمى والداهية الكبرى وهو ابطال النبوات
باسرها وعدم الجزم بصدق احد منهم بل يحصل
الجزم بكذبهم اجمع لان النبوة انما تتم بمقدمتين
احدهما ان الله خلق المعجز على يد مدعي النبوة لاجل
التصديق والثانية ان كل من صدقه الله تعالى

فهو

٤٠

فهو صادق ومع عدم القول باحديهما لايتم دليل
النبوة فانه تعالى لو خلق الله المعجز لغير غرض التصديق
لم يدل على صدق المدعى اذ لا فرق بين النبي وغيره
فان خلق المعجز لو لم يكن لاجل التصديق كان لكل
احد ان يدعي النبوة ويقول ان الله تعالى صدقني لانه
خلق هذا المعجز ويكون نسبة النبي وغيره الى
هذا المعجز على السواء ولانه لو خلقه لا لاجل التصديق
لزم الاغراء بالجهل لانه في دعوى في رسالتك
تخالف عادتك ولخلع خاتمك ففعل السلطان
ذلك ثم تكرر هذا القول من مدعي رسالة السلطان
وتكرر من السلطان هذا الفعل عقيب الدعوى
فان الحاضرين باجمعهم يجزمون بانه رسول ذلك
السلطان كذا هنا اذا ادعى النبي صلى الله عليه وآله
الرسالة وقال ان الله تعالى يصدقني بان يفعل
فعلا لا يقدر الناس عليه مقارنا لدعوى وتكرر

هذا الفعل من الله تعالى عقيب نكتة الدعوى فانّ
كلّ عاقل يجزم بصدقه فلو لم يخلقه لاجل التصديق
كان الله تعالى مغريا بالجهل وهو قبيح لا يصدر عنه
تعالى وكان مدعوى النبوة كاذبا حيث قال ان الله
تعالى خلق المعجزة على يدى لاجل التصديق واذا
استحال عندهم ان يفعل لغرض كيف يجوز للنبيّ
صلى الله عليه وآله هذه المقدمة الثانية
وهى انّ كلّ من صدقه الله تعالى فهو صادق ممنوعة
عندهم ايضا لانه يخلق الاضلال والشهود وانواع
الفساد والشرك والمعاصى الصادرة من بنى آدم كيف
يمتنع عليه تصديق الكاذب فتبطل المقدمة الثانية
ايضا هذا فصّ مذهبهم وصريح معتقدهم ونعوذ
بالله من عقيدة ادّة الى ابطال النبوّات وتكذيب
الرسل والتسوية بينهم وبين مسيلمة حيث كذب
فى ادّعاء الرسالة فلينظر العاقل المنصف ويخاف

عند ربه

عذاب ربه ويخشى من عقابه ويعرض على عقله
بل بلغ امر الكافر الى هذه المقالات الرديئة والاعتقادات
الفاسدة وهل هؤلاء اعذر فى مقالاتهم ام اليهود
والنصارى الذين حكموا بنبوة انبياء المتقدمين
عليهم السلام وحكم عليهم جميع الناس بالكفر حيث
انكروا نبوة محمد صلى الله عليه وآله وهؤلاء قد لزمهم
انكار جميع انبياء عليهم السلام فهم شر من اولئك
ولهذا قال الصادق عليه السلام حيث عدهم
ذكر اليهود والنصارى انهم شر الثلثة ولا يعذر
المقلد نفسه فان فساد هذا القول معلوم لكل
احد وهم معترفون بفساده ايضا ومنها انه يلزم
مخالفة الكتاب العزيز لان الله تعالى قد نص نصا
صريحا فى عدة مواضع من القران انه يفعل لغرض
وغاية لا عبثا ولعبا قال تعالى وما خلقنا السماء
والارض وما بينهما لاعبين وقال تعا افحسبتم انما

انما خلقناكم عبثا ما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون وهذا الكلام نص صريح فى التعليل
بالغرض والغاية وقال تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا عليهم طيبات ما احلت لهم وبصدهم
عن سبيل الله وقال تعالى لعن الذين كفروا من بنى
اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك
بما عصوا وكانوا يعتدون وقال تعالى لنبلو
اخباركم والايات الدالة على الغرض والغاية فى افعال
الله تعالى اكثر من ان تحصى فليتق الله المقلد فى نفسه
ويخشى عذاب ربه وينظر فى من يقلده هل يستحق
التقليد ام لا ولينظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال
ويستعد لجواب رب العالمين حيث قال او لم
نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير
فهذا كلام الله تعالى على لسان النذير وها تيك
الادلة العقلية المسندة الى العقل الذى جعله

الله تعالى

الله تعالى حجة على بريته وليدخل فى زمرة الذين
قال الله تعالى عنهم فبشر عبادى الذين يستمعون القول
فيتبعون احسنه اولئك هم اولوا الالباب
ولا يدخل نفسه فى زمرة الذين قال الله تعالى
عنهم قالوا ربنا ارنا الذين اضلانا من الجن
والانس نجعلها تحت اقدامنا ليكونا من الاسفلين
ولا يعذره بقصر العمر فهو طويل الفكر لوضوح الادلة
وظهورها ولا يعدم المرشدين فالرسل متواترة
والائمة متتابعة والعلماء متظافرة ومنها انه يلزم
تجويز اعظم المطيعين لله تعالى كالنبى صلى الله
عليه وآله باعظم انواع العذاب واثابة اعظم
العاصين له كابليس وفرعون باعظم مراتب الثواب
لانه اذا كان يفعل لا لغرض وغاية ولا لكون الفعل
حسنا ولا يترك الفعل لكونه قبيحا بل مجانا لغير
غرض لم يكن تفاوة بين سيد المرسلين وبين ابليس

تعذيب

فی الثواب والعقاب فانه لا یثیب المطیع بطاعته
ولا یعاقب العاصی بعصیانه فاذا تجرد هذان
الوصفان عن الاعتبار فی الاثابته والانتقام
لم یکن لاحدهما اولویة الثواب ولا العقاب دون
الاخر فهل یجوز لعاقل یخاف الله تعالی وعقابه
یعتقد فی الله تعالی مثل هذه العقاید الفاسدة مع ان
الواحد منا لو ینسب غیره الی انه یسیئ الی من احسن
الیه ویحسن الی من اساء الیه قابله بالسب
والشتم ولم یعرض ذلک منه فکیف یلیق
ان ینسب ربه الی شئ یکرهه ادون الناس لنفسه
المطلب الخامس فی انه تعالی یرید الطاعات ویکره المعاصی
هذا مذهب الامامیة قالوا ان الله تعالی یرید الطاعات
سواء وقعت اولا ولم یرد المعاصی سواء وقعت
ولا یکره المعاصی سواء وقعت اولا ولم یکره الطاعات
سواء وقعت اولا وخالفت الاشاعرة مقتضی العقل

فى ذلك فذهبوا الى انّ الله تعالى يريد كل ما وقع
فى الوجود سواء كان طاعة اولا وسواء كان
امر به او نهى عنه وكره كل ما لم يقع سواء كان
طاعة اولا وسواء امر به او نهى عنه فجعلوا كلّ
المعاصى الواقعة فى الوجود من الشّرك والظّلم
والجور والعدوان وانواع الشّرور مرادة الله
تعالى وانه راض بها وبعضهم قالوا انه محب لها وكلّ
الطاعات التى لم تصدر عن الكفار مكروهة الله تع
غير مريد لها وانه تعالى امر بما لا يريد ونهى عما لا
يكره وانّ الكافر فعل فى كفره ما هو مراد الله وترك
ما كره الله تعالى من الايمان والطّاعة منه وهذا
القول يلزم منه محالات ومنها نسبة القبيح
الى الله تعالى لانّ ارادة الله القبيح قبيحة وكراهة الحسن
قبيحة قد بيّنا انه تعالى منزّه عن فعل القبايح
كلها ومنها كون العلى مطيعا بعصيانه حيث

هو اوجد مراد الله تعالى وفعل على وفق مراده ومنها
كونه تعالى يأمر بما يكرهه لانه امر الكافر بالايمان
وكرهه منه حيث لم يوجد وينهى عما يريده لانه
نهاه عن الكفر واراده منه وكل من فعل ذلك من
اشخاص البشر نبه كل عاقل الى السفه والحمق تعالى
الله عن ذلك علواً كبيراً فكيف يجوز للعاقل ان ينسب
الى ربه تعالى ما يتبرأ هو منه ويتنزه عنه ومنها
مخالفة النصوص القرانية الشاهدة بانه تعالى يكره
المعاصي ويريد الطاعات لقوله تعالى وما الله يريد
ظلماً للعباد وكل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها
ان الله لا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم
والله لا يحب الفساد والى غير ذلك من الايات فترى
لاي غرض يخالفون هؤلاء القران العزيز ما دل العقل
عليه ومنها مخالفة المحسوس وهو استناد افعال
العباد القادر الى تحقق الداوي وانتفاء الصوارف

لانه

لانّ الطّاعات حسنة والمعاصي قبيحة وانّ الحسن
جهة دعاء والقبح جهة صرف فيثبت الله تعالى في الطّاعة
ودعوة الداعي اليها وانتفاء الصّارف عنها و
في القبيح ثبوت الصّارف وانتفاء الدّاعي لانه ليس
داعي الحاجة لانتفائه تعالى ولا داعي الحكمة لمنافاتها
اياه ولا داعي الجهل لاحاطة علمه به فحينئذ يتحقّق
ثبوت الداعي الى الطّاعات وثبوت الصّارف
في المعاصي فثبت ارادته للاوّل وكراهته للثّاني

المطلب السّادس في وجوب الرضا بقضاء الله
تعالى اتّفقت الاماميّة والمعتزلة وغيرهم من
الاشاعرة وجميع طوائف الاسلام على وجوب الرّضا
بقضاء الله تعالى وقدره ثمّ انّ الاشاعرة قالوا قولا
لزمهم منه خرق الاجماع والنّصوص الدّالة على و
جوب الرّضا بالقضاء وهو انّ الله تعالى يفعل القبائح
باسرها ولا مؤثر في الوجود غير الله تعالى من الطّاعات

والقبايح فتكون القبايح من قضاء الله تعالى على العبد
وقدره والرضا بالقبيح حرام بالاجماع فيجب
ان لا يرضى بالقبيح ولو كان من قضاء الله تعالى لزم
ابطال احد المقدمتين وهي اما عدم وجوب الرضاء
بقضائه تعالى وقدره او وجوب الرضاء بالقبيح
وكلاهما خلاف الاجماع ولنا على قول الامامية من
ان الله منزه عن فعل القبايح والفواحش وانه لا يفعل
الا ما هو حكمة وصواب وعدل ولا شك في وجوب
الرضاء بهذه الاشياء لا جرم كان الرضا بقضائه
وقدره على قواعد الامامية والمعتزلة واجبا ولم
يلزم منه خرق الاجماع في ترك الرضاء بالقضاء
ولا في الرضاء بالقبايح المطلب السابع في انه تعالى
لا يعاقب الغير على فعله ذهبت الامامية والمعتزلة
الى ان الله تعالى لا يعذب العبيد على فعل يفعله
الله تعالى فيهم ولا يلزمهم عليه وقالت الاشاعرة

وانه

وانه تعالى لا يعذب العبد على ما فعل العبد
بل يفعل الله تعالى فيه الكفر ثم يعاقبه عليه
ويفعل فيه الشتم الله والسب له ولانبيائه
ويعاقبه على ذلك ويخلق فيه الاعراض من
الطاعات عن ذكره تعالى وذكر احوال المعاد
ثم يقول لهم فما لهم عن التذكرة معرضين
وهذا اشد انواع الظلم وابلغ اصناف الجور
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد قال الله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد وما الله يريد ظلما
للعباد فما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
ولا تزر وازرة وزر اخرى واي ظلم اعظم
من ان يخلق في العبد شيئا ويعاقبه عليه بل يخلقه
اسود ثم يعذبه على سواده ويخلق طويلا ثم
يعاقبه على طوله ويخلقه اكمه ويعذبه على ذلك
ولا يخلق له قدرة على الطيران الى السماء ثم يعذبه

بانواع العذاب على انه لم يطق فلينظر العاقل المنصف
من نفسه التارك للهواء هل يجوز ان ينسب
ربه عز وجل الى هذه الافعال مع ان الواحد
منا لو قال له قائل انك تحبس عبدك وتعذبه
على علم خروجه فى حوائجك لقابل بالتكذيب
وتبرا من هذا الفعل فكيف يجوز له ان ينسب
الى ربه ما ينزه هو عنه المطلب الثامن فى امتناع
تكليف ما لا يطاق قالت الامامية ان الله يستحيل
عليه من حيث الحكمة ان يكلف العبد ما لا قدرة
له عليه ولا طاقة له به وان يطلب منه فعل ما
يعجز عنه ويمتنع منه فلا يجوز له ان يكلف الزمن
الطيران الى السماء ولا الجمع بين الضدين ولا كونه
فى المشرق حالة كونه فى المغرب ولا احياء الموتى
ولا اعادة آدم عليه السلام ونوح عليه السلام ولا اعادة
امس الماضى ولا ادخال جبل قاف فى خرم

الابرة

الابرة ولاشرب ماء دجلة باجمعه في جرعة واحدة
ولا انزال الشمس والقمر الى الارض الى غير ذلك
من المحالات الممتنعة لذاتها وذهبت الاشاعرة
الى ان الله تعالى لم يكلف العبد الا ما لا يطاق
ولا يتمكن من فعله فخالفوا المعقول الدال على
قبح ذلك وانه تعالى لا يفعل القبيح المنقول وهو
المتواتر من الكتاب العزيز قال الله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وما ربك بظلام للعبيد ولا
ظلم اليوم ولا يظلم احدا والظلم هو اضرار غير
المستحق واي اضرار اعظم من هذا مع انه غير
مستحق تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا المطلب التاسع
في ان ارادة النبي صلى الله عليه واله موافقة لارادة
الله تعالى ذهبت الامامية الى ان النبي صلى الله عليه وآله
يريد ما يريده الله تعالى ويكره ما يكرهه الله تعالى
وانه لا يخالفه في الارادة والكراهة وذهبت الاشاعرة
الى خلاف ذلك فقالوا ان النبي صلى الله عليه وآله

يريد ما يكرهه الله تعالى ويكره ما يريده الله تعالى
لان الله اراد من الكافر الكفر ومن العاصي العصيان
ومن الفاسق الفسوق ومن الفاجر الفجور والنبي
صلى الله عليه وآله اراد منهم الطاعات فخالفوا
بين مراد النبي صلى الله عليه واله مراد الله مراد الله
تعالى وقالوا ان الله تعالى كره من الفاسق الطاعة
ومن الكافر الايمان والنبي صلى الله عليه واله ارادها
منهما فخالفوا بين كراهة الله تعالى وكراهة نبيه
نعوذ بالله من مذهب يؤدي القول بان مراد
النبي صلى الله عليه وآله يخالف مراد الله تعالى
وان الله تعالى لا يريد من الطاعات ما يريد انبيائه
بل يريد ما اراده الشياطين من المعاصي وانواع
الفواحش والفساد المطلب العاشر في انا فاعلون
اتفقت الامامية والمعتزلة على ان الحركات اختيارية
والاضطرارية وان هذا الحكم مركوز في عقل كل
عاقل بل في قلوب الاطفال والمجانين فان الطفل

لو ضرب

لوضربه غيره باجرة لوله بذم الرامي دون تلك
الاجرة ولو علمه الضرورة حتى يكون الرامي فاعلا ن
دون الاجرة لما استحسن ذم الرامي دون الاجرة
بل هو حاصل في البهائم قال ابو الهذيل العلاف
حمار بشر اعقل من بشر لان حمار بشر اذا اتيت
به الى جدول كبير وضربته لم يطاوع على العبور
واذا اتيت به الى جدول صغير جازه لانه فرق بين
ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بينهما
فحماره اعقل منه وخالفته الاشاعرة في ذلك و
ذهبوا الى ان لا مؤثر الا الله تعالى فلزمهم من ذلك
محالات منها مكابرة الضرورة فان العاقل يفرق
بالضرورة بين ما يقدر عليه كالحركة يمنة ويسرة
والبطش باليد اختيارا وبين الحركة الاضطرارية
كالوقوع من شاهق وحركة المرتعش وحركة النبض
ويفرق بين حركات الحيوان الاختيارية وحركات

الجماد ومن شك فى ذلك فهو سوفسطائى اذ
لا شئ اظهر عند العاقل من ذلك ولا اجلى منه ومنها
انكار الحكم الضرورى من حسن مدح المحسن وقبح
ذمه وحسن ذم المسئ وقبح مدحه فان كل عاقل
يحكم بحسن مدح من يفعل الطاعات دائما ولا يفعل
شيئا من المعاصى ويبالغ فى الاحسان الناس ويبذل
الخير لكل احد ويعين الملهوف ويساعد الضعيف
فانه يقبح ذمه ولو شرع احد فى ذمه باعتبار
احسانه عده العقلاء سفيها ولانه كل احد ويحكمون
حكما ضروريا بقبح مدح يبالغ فى الظلم والجور
والتعدى والغضب ونهب الاموال وقتل الانفس
ويمتنع من فعل الخير وان قل وان من مدحه على
هذه الافعال عده سفيها ولانه كل عاقل ويعلم
ضرورة قبح المدح والذم على كونه طويلا او قصيرا
او كون السماء فوقه والارض تحته وانما يحسن

هذا المدح

هذا المدح والذم ولم يحكموا بحسن الله تعالى
على انعامه ولا الثناء عليه ولا الشكر له ولا بقبح
ذم ابليس وسائر الكفار الظلمة والمبالغين في الظلم
بل جعلوها متساويين في استحقاق المدح
والذم فليعرض العاقل المنصف من نفسه هذه
القضية على عقله ويتبع ما يقوده عقله اليه
ويرفض تقليد من يخطي في ذلك ويعتقد ضد
الصواب فانه لا يقبل منه غدا يوم الحساب
وليحذر من ادخال نفسه في زمرة الذين قال
الله تعالى عنهم واذ يتحاجون في النار فيقول
الضعفاء للذين استكبروا انا كنا لكم تبعا فهل
انتم مغنون عنا نصيبا من النار ومنها انه يقبح
منه تعالى حينئذ تكليفنا فعل الطاعات واجتناب
المعاصي لانا قادرين على ممانعة القديم فاذا كان
الفاعل للمعصية فينا هو الله تعالى لم نقدر على الطاعة

لان الله تعالى ان خلق فينا العقل كان واجب الحصول
وان لم يخلقه كان ممتنع الحصول ولو لم يكن العبد
متمكنا من الفعل والترك كانت افعاله جارية مجرى
حركات الجمادات وكما ان البديهة حاكمة بانه لا يجوز
امر الجماد ونهيه ومدحه وذمه وجب ان يكون
الامر كذلك فى افعال العباد ولانه اذا طلب من ان
تفعل فعلا لا يمكن صدوره عنا بل انما يفعله هو كان
عابثا فى الطلب مكلفا بما لا يطاق تعالى عن ذلك علوا
كبيرا منها انه يلزم ان يكون الله تعالى اظلم الظالمين
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لانه اذا خلق فينا المعصية
ولم يكن لنا فيها اثر البتة ثم عذبنا عليها وعاقبنا
على صدورها منه تعالى فينا كان ذلك نهاية الجور
والعدوان نعوذ بالله من مذهب يؤدى الى وصف
الله تعالى بالظلم والعدوان فاى عادل يبقى بعد الله تعالى
واى منصف سواه واى راحم للعبد غيره واى الرحمة

والكرم

٤٩

والكرم والانصاف مع انه يعذبنا على فعل يصدر

عنه ومعصية لم تصدر عنا بل عنه ومنها انه

يلزم منه تجويز انتفاء ما علم بالضرورة ثبوته بيانه

انا نعلم بالضرورة ان افعالنا انما يقع بحسب قصورنا

ودواعينا وينتفي بحسب انتفاء الدواعي وثبوت

الصوارف فانا نعلم بالضرورة انا متى اردنا الفعل

وخلص الداعي الى ايجاده وانتفاء الصارف فانه

يقع ومتى كرهنا لم يقع فان الانسان متى استد به

الجوع وكان تناول الطعام ممكنا فانه يصدر منه

تناول الطعام ومتى اعتقد ان في الطعام سما انصرف

وكذا نعلم من حال غيره ذلك فانا نعلم بالضرورة

ان شخصا لو اشتد والعطش ولا مانع له من شرب

الماء فانه يشربه بالضرورة ومتى علم تضرره بدخول

النار لم يدخلها ولو كانت الافعال صادرة من الله

تعالى جاز ان يقع الفعل ولو كرهنا وانتفى الداعي اليه

ويمتنع صدوره وذلك معلوم البطلان فكيف يرتضى
العاقل لنفسه مذهبا يقوده الى بطلان ما علم
بالضرورة ثبوته ومنها انه يلزم منه تجويز ما قضت
الضروره بنفيه وذلك لان افعالنا انما تقع على
الوجه الذي نريده ونقصده ويقع منا على الوجه
الذي نكرهه فانا نعلم بالضرورة انا اذا اردنا الحركة
يمنة لم تقع يسرة وان اردنا الحركة يسرة لم يقع
يمنة والحكم بذلك للضرورى فلو كانت الافعال صادرة
من الله تعالى جاز ان تقع الحركة يمنة ونحن نريد الحركة
يسرة وبالعكس وذلك ضرورى البطلان ومنها انه
يلزم مخالفة الكتاب العزيز ونصوصه والايات
المتظافرة فيه الدالة على استناد الفعل الينا وقد ثبت
فى كتاب الايضاح مخالفة السنة لنص الكتاب والسنة
الوجوه التى خالفوا فيها ايات الكتاب العزيز حتى
انه لا يمضى اية من الايات الا وقد خالفوا فيها من

عدة اوجه

ل

عدة اوجه فبعضها يزيد على العشرين ولا ينقص
شئ عن اربعة ولنقتصر فى هذا المختصر على وجوه
قليلة دالة على انهم خالفوا صريح القرآن ذكرها
افضل متأخريهم واكبر علمائهم فخر الدين الرازى
وهى عشرة الاول الايات الدالة على اضافة الفعل
الى العبد فويل للذين كفروا فويل للذين يكتبون
الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن ذلك بان الله
لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم
بل سولت لكم انفسكم امرا فطوعت له نفسه قتل
اخيه من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسبت رهين
ما كان لى عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم
لى ما ورد من القرآن من مدح المؤمن على
ايمانه وذم الكافر على كفره ووعده بالثواب على الطاعة
وتوعده بالعقاب على المعصية كقوله تعالى اليوم
تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون

يعلمون و ابراهيم الذى وفى الا تزر وازرة وزر
اخرى لتجزى كل نفس بما تسعى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان هل تجزون الا ما كنتم تعملون من
جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن اعرض عن ذكره
اولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا والذين كفروا
بعد ايمانهم الثالث الايات الدالة على ان افعال الله تعم
منزهة من ان تكون مثل افعال المخلوقين من التفاوت
والاختلاف والظلم وقال الله تعالى وما ترى فى خلق
الرحمن من تفاوت والذى احسن كل شئ خلقه ثم
هدى والظلم والكفر ليس بحسن وقوله وما خلقنا
السماء والارض وما بينهما الا بالحق والكفر ليس بحق
وقوله ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد
وما ظلمناهم لا ظلم اليوم ولا يظلمون فتيلا الرابع
الايات الدالة على ذم العباد على الكفر والمعاصى كقوله
تعالى كيف تكفرون بالله والانكار والتوبيخ مع

الفجر

ال

العجز عنه محال ومن مذهبهم ان الله تعالى خلق الكفر
واراده منه وهو لا يقدر على غيره فكيف يوبخه
عليه وقال تعالى وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم
الهدى وهو انكار بلفظ الاستفهام ومن المعلوم
ان رجلا لو حبس اخر في بيت بحيث لا يمكنه الخروج
عنه ثم يقول ما منعك من التصرف في حوايجي
قبيح منه ذلك وكذا قوله تعالى وماذا عليهم لو
امنوا ما منعك ان تسجد وقول موسى ما منعك
اذ رايتهم ضلوا فما لهم عن التذكرة معرضين
فما لهم لا يؤمنوا عفا الله عنك لم اذنت لهم لم
تحرم ما احل الله لك تبتغي مرضات ازواجك وكيف
يجوز ان يقول لم تفعل مع انه ما فعله وقوله
لم تلبسون الحق بالباطل لم تصدون عن سبيل الله
وقال صاحب بن عباد كيف يامر بالايمان ولم يرده
وينهى عن الكفر وقد اراده ويعاقب على الباطل و

فتنه وكيف يصرفه عن الايمان ثم يقول انى يصرفون
ويخلق فيهم الكفر ثم يقول كيف تكفرون و يخلق
فيهم لبس الحق بالباطل ثم يقول لهم تلبسون الحق
بالباطل وصدهم عن السبيل ثم يقول لم تصدون
عن سبيل الله وحال بينهم وبين الايمان ثم قال وما
عليهم لو امنوا بالله وذهب لهم عن الرشد ثم قال
فاين تذهبون واضلهم عن الدين حتى عرضوا ثم
قال فما لهم عن التذكرة معرضين الخامس الايات
التى ذكرها الله تعالى فى تخيير العباد فى افعالهم و
تعليقها بمشيتهم قال الله فمن شاء فليومن ومن
شاء فليكفر اعملوا ما شئتم اعملوا فسيرى الله عملكم
لمن شاء منكم ان يتقدم او يتاخر فمن شاء ذكره
فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا فمن شاء اتخذ الى
ربه مابا وقد انكر الله تعالى على من نفى المشية من نفسه
واضافها الى الله تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله

ما اشركنا

٤٢

ما اشركنا وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم السادس
الايات التي فيها امر العباد بالافعال والمسارعة اليها
قبل فواتها كقوله تعالى سارعوا الى مغفرة من ربكم
اجيبوا داعي الله وامنوا به استجيبوا لله وللرسول
يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا
ربكم فامنوا خيرا لكم واتبعوا احسن ما انزل اليكم
من ربكم وانيبوا الى ربكم فكيف يصح الامر بالطاعة
والمسارعة اليها مع كون المامور ممنوعا عاجزا
عن الاتيان به وكما يستحيل ان يقال للمقعد
الزمن قم ولمن يرمى من شاهق جبل احفظ نفسك
فكذا هنا السابع الايات التي حث الله تعالى فيها
على الاستعانة به كقوله تعالى اياك نعبد واياك
نستعين فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم استعينوا
بالله فاذا كان الله تعالى خالق الكفر والمعاصي كيف
يستعان به ايضا يلزم بطلان الالطاف والدواعي

٤٢

لانه تعالى اذا كان هو الخالق لافعال العباد فاى
نفع يحصل العبد من اللطف الذى يفعله الله تعالى
لكن الالطاف حاصلة كقوله تعالى والامرون
انهم يفتنون فى كل عام مرة او مرتين ولولا ان
يكون الناس امة واحدة ولو بسط الله الرزق لعباده
لبغوا فى الارض فبما رحمة من الله لنت لهم ان الصلوة
تنهى عن الفحشاء والمنكر الثامن الايات الدالة
على اعتراف الانبياء بذنوبهم واضافتها الى انفسهم
كقوله تعالى حكاية عن آدم ربنا ظلمنا انفسنا وعن
يونس سبحانك انى كنت من الظالمين وعن موسى
رب انى ظلمت نفسى وقال يعقوب لاولاده بل سولت
لكم انفسكم امرا فصبر جميل وقال يوسف من بعد
ان نزغ الشيطان بينى وبين اخوتى وقال نوح ربى
انى اعوذ بك ان اسألك ما ليس لى به علم فهذه
الايات تدل على اعتراف الانبياء بكونهم فاعلين

لافعالهم

٣٨

لافعالهم التاسع الايات الدالة على اعتراف
الكفار والعصاة بان كفرهم ومعاصيهم كانت
منهم كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول الى قوله
نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم بل كنتم
مجرمين وقوله ما سلككم في سقر قالوا لم نك من
المصلين ولم نك نطعم المسكين كما القي فيها
فوج سألهم خزنتها الى قوله فكذبنا وقلنا
اولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب فذوقوا العذاب
بما كنتم تكسبون العاشر الايات التي ذكر الله تعالى
فيها ما يحصل منهم من التحسر في الآخرة على الكفر
وطلب الرجعة قال تعالى وهم يصطرخون فيها
ربنا اخرجنا قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما
تركت ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند
ربهم او يقول حين ترى العذاب لو ان لي كرة فاكون

من المحسنين فهذه امثالها من نصوص الكتاب
العزيز الذى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه تنزيل من حكيم حميد فما عذر فضلائهم
وهل يمكنهم الجواب عند السؤال كيف تركتم
هذه النصوص ونبذتموها وراء كم ظهريا الا بانا
طلبنا الحيوة الدنيا واثرناها على الاخرة وما عذر
عوامهم فى الانقياد الى فتوى علمائهم واتباعهم
فى عقائدهم وهل يمكنهم الجواب عند السؤال
كيف تركتم هذه الايات وقد جاءكم بها النذير
وعمرناكم ما يتذكر فيه من تذكر الا بانا فللنا
ابانا من غير فحص ولا بحث ولا نظر مع كثرة الخلاف
وبلوغ الحجة الينا فهل يقبل عذر هذين الفريقين
وهل يسمع كلام الفريقين ومنها مخالفة العلم
الضرورى الحاصل لكل احد بطلب من غيره
ان يفعل فعلا فانه يعلم بالضرورة ان ذلك الفعل

يصدر

يصدر عنه ولهذا يتلطف في استدعاء الفعل
منه لكل لطيفة وبفطه ويزجره عن تركه و
يحتال عليه بكل حيلة وبعد ويتوعده على تركه
وينهاه عن فعل ما يكرهه ويعنفه على فعله
ويتعجب من فعله ذلك ويستطرفه ويتعجب
العقلاء من فعله وهذا كله دليل على انه فعله
ونعلم بالضرورة الفرق الضروري بين امره بالقيام
وبين امره بايجاد السماء والكواكب ولولا ان
العلم الضروري حاصل بكوننا موجدين لافعالنا
والا لما صح ذلك ومنها مخالفة اجماع الانبياء
والرسل فانه لا خلاف في ان الانبياء اجمعوا
على ان الله تعالى امر عباده ببعض الافعال كالصلوة
والصوم ونهاهم عن بعضها كالظلم والجور ولا
يصح ان يقال له لم اتيت بفعل الايمان والصلوة
ولا تاتي بالكفر والزنا مع ان الفاعل لهذه الافعال

والتارك لها هو غير فان الامر بالفعل يتضمن الاخبار
عن كون المامور قادرا عليه حتى انه لو لم يكن
المامور قادرا على المامور به لمرض او سبب آخر
ثم امره غيره فان العقلاء يتعجبون منه وينسبونه
الى الحمق والجنون ويقولون انك تعلم انه لا يقدر
على ذلك ثم تامره به ولو صح هذا لصح ان يبعث الله
رسولا الى الجمادات مع الكتاب فيبلغ اليها ما ذكرناه
ثم انه تعالى يخلق الحيوة في تلك الجمادات ويعاقبها
لاجل انهم لم يمتثلوا امر الرسول وذلك معلوم
البطلان ببديهة العقل ومنها انه يلزم من سد
باب الاستدلال على كونه تعالى صادقا الاستدلال
على صحة النبوة والاستدلال على صحة الشريعة
ويفضى الى القول بخرق اجماع الامة لانه لا يمكن
اثبات الصانع الا بان يقال العالم حادث فيكون
محتاجا الى المحدث قياسا على افعالنا المحتاجة

الينا

الينا فمن منع حكم العقل القياس وهو كون العبد
موجدا لايمكنه استعمال هذه الطريقة فيسد عليه
باب اثبات الصانع وايضا اذا كان الله تعالى خالقا
للجميع من القبايح وغيرها لم يمتنع منه اظهار
المعجز على يد الكاذب ومتى لم نقطع بامتناع ذلك
انسد علينا باب اثبات الفرق بين النبي والمتنبي
وايضا اذا جاز ان يخلق الله تعالى القبايح جاز ان
يكذب في اخباره فلا يوثق بوعده ووعيده واخباره
عن احكام الآخرة والاحوال الماضية والقرون
الخالية وايضا يلزم من خلقه القبايح ان يدعو
اليها وان يبعث عليها ويحب ويرغب فيها ولو
جاز ذلك جاز ان يكون مارغب الله تعالى فيه
من القبايح فمن ول الثقة بالشرايع ويقبح التشاغل
بها وايضا لو جاز منه تعالى ان يخلق في العبد الكفر و
الضلال ويزينه له ويصده عن الحق ويستدرجه

بذلك الى عقابه للزم فى دين الاسلام جوازا كان

ان يكون هو الكفر والضلال مع انه تعالى يزينه فى

قلوبنا وان يكون بعض الملل المخالفة للاسلام هى

الحق ولكن الله تعالى صدنا عنه وزين خلافه فى

اعيننا فاذا جوزوا ذلك لزمهم تجويز كون ما هم

عليه هو الضلال والكفر وكون ما خصمهم عليه هو

الحق واذا لم يمكنهم القطع بان ما هم عليه هو الحق

وما خصمهم هو الباطل لم يكونوا مستحقين للجواب

ومنها تجويز ان يكون الله تعالى ظالما عابثا لا غير

لانه لو كان الله تعالى هو الخالق لافعال العباد و

فيها القبايح كالظلم والعبث لجاز ان يخلقها لا

غيره حتى تكون افعاله كلها ظلما وعبثا فيكون الله

ظالما عابثا لا غيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومنها

انه يلزم الحاق الله تعالى بالسفهاء الجهال تعالى الله

عن ذلك من جملة افعال الشرك بالله تعالى ووصفه

بالاضداد

ع ل

بالامداد والانداد والصاحبة والاولاد وشتمه
وسبه فلو كان الله تعالى فاعلا لافعال العباد لكان
فاعلا للافعال كلها ولكل هذه الامور وذلك تبطل
حكمته لان الحكيم لا شيتم ومن نفى الحكمة لحاقه باستفهاء
نعوذ بالله من هذه المقالات الردية ومنها انه يلزم
مخالفة الضرورة لانه لو جاز ان يخلق الزنا واللواطة
لجاز ان يبعث رسولا هذا دينه ولو جوزنا ذلك
لجوزنا ان يكون فيما سلف من لم يبعث الا للدعوة
الى السرقة والزنا واللواطة وكل القبايح ومدح
الشيطان وعبادته والاستخفاف بالله تعالى والشتم
له وسب رسوله وعقوق الابوين وذم المحسن
ومدح المسيء ومنها انه يلزم ان يكون الله تعالى اشد
ضررا من ضرر الشيطان لان الله تعالى لو خلق الكفر
في العبد ثم يعذبه عليه لكان اضر من الشيطان
لا يمكنه ان يلجئهم الى القبايح بل يدعوهم اليها

كما قال الله تعالى وما كان لي عليكم من سلطان الّا
ان دعوتكم فاستجبتم لي ولانّ دعاء الشيطان ايضا
هو من فعل الله تعالى وما الله تعالى فانّه يضطرهم الى
القبايح ولو كان كذلك لحسن من الكافر ان يمدح الشيطان
وان يذمّ الله تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا ومنها
انّه يلزم مخالفة العقل والنقل لانّ العبد لو لم يكن
موجدًا لافعاله لم يستحقّ ثوابا ولا عقابا بل يكون
الله تعالى مبتديًا بالثواب والعقاب من غير استحقاق
منهم ولو جاز ذلك لجاز منه تعذيب الانبياء واثابة
الفراعنة والابالسة فيكون الله تعالى اسفه السّفهاء
وقد نزّه الله تعالى نفسه عن ذلك في كتابه العزيز
فقال افنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون
انجعل المتّقين كالفجار ومنها انّه يلزم منه مخالفة
الكتاب العزيز من انتفاء النّعم عن الكافر لانّه تعالى
اذا خلق الكفر في الكافر لزم ان يكون قد خلقه للعقاب

تعالى

٥٧

فى نار جهنم ولو كان كذلك لم يكن له نعمة عليه اصلاً
فان نعمة الدنيا مع عقاب الاخرة لا تعد نعمة كمن جعل
لغيره سمًّا فى حلو واطعمه فانه لا تعد نعمة اللذة الحاصلة
من تناوله نعمة والقران قد دل على انه منعم على الكفار
وقال الله تعالى الم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا
واحسن كما احسن الله اليك وايضا قد علم بالضرورة
من دين نبينا محمد صلى الله عليه واله انه ما من عبد
الا ولله عليه نعمة كافرا كان او مسلما ومنها صحة
وصف الله تعالى بانه ظالم وجائر ومفسد لانه لا معنى
للظالم الا فاعل الظلم ولا الجائر الا فاعل الجور ولا
المفسد الا فاعل الفساد ولهذا لا يصح اثبات احدهما
حال نفى الاخر ولانه لما فعل العدل سمى عادلا وكذا
لو فعل الظلم سمى ظالما ويلزم ان لا يسمى العبد ظالما
وسفيها لانه لم يصدر عنه شئ من هذه ومنها
انه يلزم المحال لانه لو كان هو الخالق للافعال فاما

ان يتوقف خلقه لها على قدرتنا ودواعينا اولا و
القسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم عجزه تعالى
عما يقدره عليه العبد و لانه يستلزم خلاف المذهب
وهو وقوع الفعل وهو الداعي من العبد اذ لوكان
من الله تعالى كان الجميع من عنده ولان القدرة والداعي
ان اثرا فهو المطلوب والا كان وجودهما كوجود لون
الانسان وطوله وقصره من المعلوم بالضرورة انه
لامدخل اللون والطول والقصر في الافعال واذا
كان هذا الفعل صادرا عنه جاز وقوع جميع الافعال
المنسوبة الينا منا واما الثاني فلانه يلزمه ان يكون
الله تعالى اوجد تلك الافعال من قدرتهم ودواعيهم
حتى ان يوجد الكتابة والنساجة المحكمان فيمن
لايكون عالما بهما و وقوع الكتابة ممن لايد له ولا
قلم و وقوع شرب الماء من الجايع في الغاية الريان
في الغاية مع تمكنه من الاكل و يلزم تجويز ان

ينقل

ينقل النملة الجبال وان لا يقوى الرّجل الشّديد
القوة على دفع بقة وان يجوز الممنوع المقيد العدد
وان يعجز القادر الصّحيح عن تحريك انملة وفى
هذا زوال الفرق بين القوىّ والضّعيف ومن المعلوم
بالضّرورة الفرق بين الزّمن والصّحيح ومنها تجويز
ان يكون الله تعالى جاهلا ومحتاجا تعالى الله عن
ذلك لانّ فى المشاهد فاعل القبيح امّا جاهل او محتاج
مع انه ليس عندهم فاعلا فى الحقيقة فلا يكون كذلك
فى الغائب الّذى هو الفاعل فى الحقيقة فلى و منها
انّه يلزم منه الظّلم لانّ الفعل امّا ان يقع من
العبد لا غير او من الله لا غير او منهما فالاوّل هو
المطلوب والثّانى يلزم منه الظّلم حيث فعل الكفر
وعذّب من لا اثر له فيه البتة ولا قدرة موجودة
له ولا مدخل له فى الايجاد وهو ابلغ انواع الظّلم
والثالث يلزم منه لانه شريك فى الفعل وكيف

يعذّب شريكه على فعل فعله هو واياه وكيف يبرى
نفسه من المواخذة مع قدرته وسلطنته ومواخذة
عبده الضّعيف على فعل فعل هو مثله وايضا يلزم
تعجيز الله تعالى اذ لا يتمكّن من الفعل بتمامه بل يحتاج
الى الاستعانة بالعبد وايضا يلزم المطلوب وهو
ان يكون للعبد تاثير فى الفعل واذا استناد اثر
ما اليه جاز استناد الجميع اليه فاىّ ضرورة تحوجهم
التزام هذه المحالات فما نرى لهم ضرورة الى ذلك
سوى ان ينسبوا ربّهم الى هذه النقايص الّتى نزّه الله
تعالى نفسه عنها وتبرّاء منها ومنها انّه يلزم منه
مخالفة الكتاب العزيز والسنّة المتواترة والاجماع
ودلّة العقل امّا الكتاب فانّه مملوّ من استناد الافعال
الى العبد وقد تقدّم بعضها وكيف يقول تعالى فتبارك
الله تعالى احسن الخالقين ولا خالق سواه وقوله
وَاِنّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى

ولا يخفى

ولا تحقق لهذا الشخص البتة وقوله من عمل صالحاً فلنفسه ومن اساء فعليها ليجزى الذين اساؤا بما عملوا ويجزى الذين احسنوا بالحسنى ليبلوهم ايهم احسن عملا ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات ام نجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ام نجعل المتقين كالفجار ولا وجود لهؤلاء ثم كيف يأمر وينهى ولا فاعل وهل هو الا كامر الجماد ونهيه اما السنة فقال النبى صلى الله عليه واله اعملوا فكل ميسر لما خلق له نية المؤمن خير من عمله وانما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى والاجماع دل على وجوب الاعمال بالرضا بقضاء الله تعالى فلو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضاء به والرضا بالكفر حرام بالاجماع فعلمنا ان الكفر ليس من فعله تعالى فلا يكون الا من فعل خلقه المطلب الحادى عشر

فى نسخ شبههم اعلم ان احتجوا على مقالتهم بوجهين

هما اقوى الوجوه عندهم يلزمهم منهما الخروج عن

العقيدة الاسلامية ونحن نذكر ما قالوا ونبين د لا

لتهما على ما هو معلوم البطلان بالضرورة من دين النبى

صلى الله عليه واله الاول قالوا لو كان العبد فاعلا

لشئ ما بالقدرة والاختيار فاما ان يتمكن من تركه اولا

والثانى يلزم منه الجبر لان الفاعل الذى لا يتمكن من

ترك ما يفعله موجب لا مختار كما يصدر عن النار

حرارة لا يتمكن من تركه والاول اما ان يترجح الفعل

على تركه حال الايجاد اولا والثانى يلزم منه ترجيح احد

طرفى الممكن على الاخر لا لمرجح لانهما لما استويا من كل

وجه بالنسبة الى ما هو فى نفس الامر وبالنسبة الى

القادر الموجد كان ترجيح القادر للفعل على الترك ترجيحا

للمساوى بغير مرجح وان ترجح فان لم ينته الى الوجوب

امكن حصول المرجوح مع تحقق الرجحان وهو

محال

محال اما اولا فلامتناع وقوعه حال التساوى فحالة
المرجوحية اولى واما ثانيا فلانه مع قيد الرجحان
يمكن وقوع المرجوح فلنعرضه واقعا فى وقت والراجح
فى آخر فترجيح احد الوقتين باحد الامرين لابد له
من مرجح غير المرجح الاول والا لزم ترجيح احد المتساويين
بغير مرجح وينتهى الى الوجوب والا تسلسل اذا امتنع
وقوع الاثر الا مع الواجب والواجب غير مقدور
ونقيضه ممتنع غير مقدور ايضا فيلزم الايجاب
فلا يكون العبد مختارا الثانى ان كل ما يقع فان
الله قد علم وقوعه قبل وقوعه وكل ما لم يقع
فان الله تعالى قد علم فى الازل عدم وقوعه وما
علم الله تعالى وقوعه فهو واجب الوقوع والا
ولو لم يقع لزم انقلاب علم الله تعالى جهلا وهو
محال وما علم الله عدمه فهو ممتنع اذ لو وقع انقلب
علم الله تعالى جهلا وهو محال ايضا والواجب والممتنع

غير مقدورتين للعبد فيلزم الجبر والجواب عن الوجهين
من حيث النقض ومن حيث المعارضة اما النقض ففى
الاول من وجوه الاول وهو الحق ان الوجوب من
حيث الداعى والارادة لاينافى الامكان فى نفس الامر
ولايستلزم الايجاب وخروج القادر عن قدرته
وعدم وقوع الفعل بها فانا نقول الفعل مقدور
العبد يمكن وجوده عنه ويمكن عدمه فاذا حصل
الداعى الى ايجاده وحصلت الشرايط وارتفعت
الموانع وعلم القادر المصالح الحاصلة من الفعل عن
شوايب المفسدة البتة وجب من هذه الحيثية ايجاد
الفعل ولايكون ذلك جبرا ولا ايجابا بالنسبة الى
القدرة والفعل لاغير الثانى انه يجوز ان يترجح الفعل فيوجده
المؤثر او العدم فيعدمه ولاينتهى الترجحان الى الوجوب
على ماذهب اليه جماعة من المتكلمين فلايلزم الجبر
ولا الترجيح من غير مرجح قوله مع ذلك الرجحان

لايمتنع

لايمنع النقيض فلتعرض واقعا فى وقت فترجيح الفعل

وقت فترجيح الفعل وقت ٢ فترجيح الفعل وقت وجوده مفتقر ٢

الى مرجح آخر قلنا ممنوع بل الرجحان الاول كاف

فلا يفتقر الى رجحان آخر الثالث لم لا توقعه القادر

مع التساوى فان القادر يرجح احد مقدوريه على

الآخر من غير مرجح وقد ذهب الى هذا جماعة من المتكلمين

وتمسكوا فى ذلك بصورة وجدانية كالجايع بحضره

رغيفان متساويان فى جميع الوجوه فانه يتناول

احدهما من غير مرجح ولا يمتنع من الاكل حتى يرجح

بمرجح والعطشان بحضره آنا ن متساويان من جميع

الوجوه فانه يشرب من احدهما ولا ينظر حصول

المرجح والهارب من السبع اذا عنّ له طريقان متساويان

فانه يسلك احدهما ولا ينظر حصول المرجح واذا كان

هذا الحكم وجدانيا كيف يمكن الاستدلال على نقيضه

الرابع ان هذا الدليل ينافى مذهبهم فلا يصح لهم

الاحتجاج به لانّ القدرة لاتصلح للضدّين فالتمكن
من الفعل لايخرجه عن القدرة بعدم التمكن من الترك
وان خالفوا مذهبهم من تعلقها بالضدّين لزمهم
وجود الضدّين دفعة واحدة لانّ القدرة لاتتقدم
على الفعل المقدور عندهم وان فرضوا للعبد قدرة
موجودة حال وجود قدرة الفعل لزمهم اجماع
الضدّين واما تقدم القدرة على الفعل فانظر
الى هؤلاء القوم الذين لايبالون فى تضاد اقوالهم
وتعاندها وفى الثانى من وجهين الاوّل العلم
بالوقوع تبع الوقوع فلايوثر فيه فانّ التابع
انما يتبع متبوعه ويتاخّر عنه بالذات والموثر
يتقدّم الثانى انّ الوجوب اللاحق لايؤثر
فى الامكان الذاتى ويحصل الوجوب باعتبار
فرض وقوع الممكن فانّ كلّ ممكن على الاطلاق اذا
فرض موجودًا فانّه حالة وجوده يمتنع عدمه

لامتناع اجتماع النقيضين واذا كان ممتنع العدم كان
واجبًا مع انه ممكن بالنظر الى ذاته والعلم حكاية
عن المعلوم ومطابق له اذ لابد فى العلم من المطابقة
فالعلم والمعلوم مطابقان والاصل فى هيئة التطابق
هو المعلوم فانه لولاه لم يكن علما به ولا فرق بين
فرض الشئ وفرض مايطابقه تماهو حكاية عنه ففرض
العلم هو بعينه فرض المعلوم وقد عرفت ان منع فرض
المعلوم يجب العلم فكذا هذا الوجوب ولا يلزم من
تعلق علم الله تعالى به وجوبه بالنسبة الى العلم
واما المعارضة فى الوجهين فانهما اتيان فى حق
واجب الوجود تعالى فانا نقول فى الاول لو كان
الله تعالى قادرًا مختارًا فاما ان يتمكن من الترك او لا
فان لم يتمكن من الترك كان موجبا مجبورًا على
الفعل لا قادرًا مختارًا وان تمكن فاما ان يترجح
احد الطرفين على الاخر او لا فان لم يترجح لزم

الى ذاته بل النسبة ٢

وجود الممكن المتساوي من غير مرجح فان كان محالا

في حق العبد كان محالاً في حق الله تعالى لعدم الفرق

وان ترجح فان انتهى الى الوجوب لزم الجبر والاّ

تسلسل او وقع التساوي من غير مرجح فكلّما يقوله

هاهنا نقوله في العبد ونقول في الثاني ان ما علمه الله

تعالى ان وجب ولزم بسبب هذا الوجوب خروج

القادر مناعن قدرته وادخاله في الموجب لزم في

حق الله تعالى ذلك بعينه وان لم يقتض سقط الا

ستدلال فقد ظهر ان هذا الوجهين اتيا ن في

حق الله وهما ان صحا لزم خروج الواجب تعالى عن

كونه مختاراً قادراً ويكون موجبا وهذا هو الكفر

الصريح اذا الفارق بين الاسلام والفلسفة وانما

هو هذه المسئلة والحاصل انّ هؤلاء ان اعترفوا

بطلانهما سقط احتجاجهم بهما فلينظر العاقل من

نفسه هل يجوز له ان يقلّد من استدلّ بدليل

بصحة هذين الدليلين
لزمهم الكفر وان اعترفوا

يعتقد

يعتقد صحته ويحتج به غداً يوم القيامة وهو يوجب
الكفر والالحاد واى عذر لهم عن ذلك وعن الخروج
عن الكفر والالحاد فما لهؤلاء القدم لايكادون
يفقهون حديثا هذه حججهم تنطق بصريح الكفر على
ماترى وتلك الاقاويل التى لهم قد عرفت انه يلزم
منها نسبة الله تعالى الى كل خبيثة ورذيلة تعالى
الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً فليحذر المقلد
وينظر كذب هولاء القوم الذين يقلدونهم فان
استحسنوا لانفسهم بعد البيان والايضاح اتباعهم
بذلك ضلالا وان راجعوا عقولهم وتركوا اتباع
الهوى عرفوا الحق بعين الانصاف وفقهم الله
لاجابة الصواب **المطلب الثانى عشر** فى ابطال الكسب
اعلم ان الحسن الاشعرى واتباعه لما الزمهم هذه
الامور الشنيعة والالزامات القطعية والاقوال
الهائلة من انكار ما علم بالضرورة ثبوته وهو الفرق

بين الحركات الاختيارية وحركات الجمادية وما شابه
ذلك التجأ الى ارتكاب قول توهم هو واتباعه
الخلاص من هذه الشناعات ولات حين مناص فقال
مذهبا غريبا عجيبا لزمه بسببه انكار العلوم
الضرورية كما هو دأبه وعادته فيما تقدم من
انكار الضروريات فذهب الى إثبات الكسب للعبد
فقال الله تعالى موجد للفعل والعبد مكتسب
له فاذا طولب بتحقيق الكسب وما هو واى وجه
تقتضيه واى حاجة تدعوا اليه اضطرب اصحابه
فى الجواب عنه فقال بعضهم معنى الكسب خلق الله تعالى
الفعل عقيب اختيار العدم فمعنى الكسب اجراء العادة
بخلق الفعل عند اختيار العبد وقال بعضهم معنى الكسب
ان الله تعالى يخلق الفعل من غير ان يكون للعبد
فيه اثر البتة لكن العبد يؤثر فى وصف كون الفعل
طاعة او معصية فاصل الفعل من الله تعالى ووصف

العبد الفعل وعدمه عقيب اختيار ٢

كونه طاعة

كونه طاعة او معصية من العبد وهذه اجوبة
فاسدة اما الاول فلان الاختيار والاختيار
والارادة من جملة الافعال فاجاز صدوره من العبد
فليجز صدور اصل الفعل عنه واى فرق بينهما
واى حاجة وضرورة التمحل بهذا وهو ان ينسب
القبايح باسرها الى الله تعالى الى الظلم والجور والعدوان
او غير ذلك وليس بمعلوم وايضا دليلهم آت
فى نفس هذا الاختيار فان كان صحيحا امتنع استناده
الى العبد وكان صادرًا عن الله تعالى وان لم يكن
صحيحًا امتنع الاحتجاج به وايضا ان كان الاختيار
الصادر عن العبد موجبا لوقوع الفعل كان الفعل
مستندًا الى فاعل الاختيار اما العبد والله تعالى
فلا وجه للتخلص بهذه الواسطة وان لم يكن موجبا
لم يبق فرق بين الاختيار والاكل مثلا فى نسبتهما الى ايقاع
الفعل وعدمه فيكون الفعل من الله تعالى لا غير شركة

للعبد فيه وايضا العادة غير واجبة الاستمرار

فجاز ان يوجد الاختيار ولا يخلق الله تعالى الفعل

عقيبه ويخلق الله تعالى الفعل ابتداءً من غير تقدم

اختيار فحينئذ ينتفي المتخلص العذر واما الثاني فلان

كون الفعل طاعة او معصية اما ان يكون الفعل

في الخارج او امرا زايدا عليه فان الاول ايضا

من الله تعالى فلا يصدر من العبد شئ البتة فيبطل

العذر وان كان الثاني كان العبد مستقلا بفعل

هذا الزائد فاذا جاز استناد هذا الفعل فليجز

استناد اصل الفعل واى ضرورة التشبث للتمحل بمثل

هذه المعاذير الفاسدة التي لا تنتهض بالاعتذار

واى فارق بين الفعلين لمكان احدهما صادرا

عن الله تعالى والآخر صادرا عن العبد وايضا دليلهم

آت في هذا الوصف الى العبد فان كان حقا عندهم

امتنع استناد هذا الوصف الى العبد وان كان باطلا

امتنع

امتنع الاحتجاج به وايضا كون الطاعة هو كون
الفعل موافقا لامر الشريعة وكونه موافقا لامر الشريعة
انما هو شئ يرجع الى ذات الفعل ان طابق الامر كان
طاعة والا فلا فحينئذ لا يكون الفعل مستندا الى
العبد لا في ذاته ولا في شئ من صفاته فينتفي هذا المعنى
ايضا كما انتفى عندهم الاول وايضا ... الطاعة والحسنة
والمعصية والقبيحة ولهذا ذم الله تعالى ابليس وفرعون
على مخالفتهما امر الله وكل فعل يفعله الله تعالى فهو
حسن عندهم اذ لا معنى للحسن عندهم سوى صدوره
من الله تعالى فلو كان اصل الفعل صادرا من الله تع
امتنع وصفه بالقبح وكان موصوفا بالحسن فالمعصية
التي تصدر من العبد اذا كانت صادرة تعالى امتنع
وصفها بالقبح فلا يكون معصية فلا يستحق فاعلها
الذم والعقاب فلا يحسن من الله ذم ابليس وابي
لهب وغيرهما حيث لم يصدر عنهما قبيح ولا معصية

فلا يتحقق معصية من العبد البتة وايضا المعصية قد
نهى الله تعالى عنها اجماعا والقران مملو من المناهى
والتوعد عليها وكل ما نهى الله تعالى عنه فهو قبيح
اذ لا معنى للقبيح عندهم الا ما نهى الله تعالى عنه مع انها
قد صدرت من ابليس وفرعون وغيرهما من البشر وكلما
صدر من العبد فهو مستند الى الله تعالى
والفاعل له هو الله تعالى لا غير عندهم فيكون حسنا
حينئذ وقد فرضنا قبيحا هذا خلف اما الثالث
فهو باطل بالضرورة اذ اثبات ما لا يعقل غير معقول
وكفاهم من الاعتذار الفاسد اعتذارهم بما لا يعلمونه
وهل يجوز لعاقل منصف من نفسه المصير الى هذه
الجهالات والدخول فى هذه الظلمات والاعراض عن
الحق الواضح والدليل اللايح والمصير الى القول بما لا
يفهمه القائل والسامع ولا يدرى هل يدفع عنهم ما
الزموا به اولا فان هذا الدفع وصف من صفاته والو صف

انما يعلم

انما يعلم بعد العالم علم الذات فاذا لم يفهمو كيف
يجوز لهم الاعتذار به فلينظر العاقل فى نفسه قبل
دخوله ولا يبقى للعقول مجال ولا يمكن الاعتذار
بمثل هذه المحالات المطلب الثالث عشر فى ان القدرة متقدمة
ذهبت الامامية والمعتزلة كافة الى القدرة التى للعبد
متقدمة على الفعل وقالت الاشاعرة هنا قولا غريبا
عجيبا وهو ان القدرة لا توجد قبل الفعل بل مع الفعل
غير متقدمة عليه لا بزمان ولا بآن فلزمهم من ذلك
محالات منها تكليف ما لا يطاق لان الكافر مكلف
بالايمان اجماعا منا ومنهم فان كان قادرا عليه حال
الكفر ناقضوا مذهبهم من ان القدرة مع الفعل غير
متقدمة عليه وان لم يكن قادرا عليه لزمهم تكليف
ما لا يطاق وقد نص الله تعالى على امتناعه فقال لا يكلف
الله نفسا الا وسعها والعقل دل عليه وقد تقدم
وان قالوا انه غير مكلف حال كفره لزم خرق الاجماع

من الله تعالى امره بالايمان بل عندهم انه امرهم فى الازل
وبناهم فكيف لا يكون مكلفا ومنها الاستغناء عن القدرة
لان الحاجة الى القدرة انما هى لاخراج الفعل من العدم
الى الوجود وهذا انما يتحقق حال العدم لان حالة الوجود
هى حالة الاستغناء لان الفعل حالة الوجود يكون
واجبا فلا حاجة به الى القدرة على ان مذهبهم ان
القدرة مع الفعل غير متقدمة عليه وان لم يكن قادرا
عليه غير مؤثرة البتة لان المؤثر فى الموجودات كلها
هو الله تعالى فبحثهم عن القدرة حينئذ يكون من باب
الفضول لانه خلاف مذهبهم ومنها الزام حدوث
قدرة الله تعالى او قدم العالم لان القدرة مقارنة للفعل
وحينئذ يلزم احد الامرين وكلاهما محال لان القدرة
الله تعالى يستحيل ان تكون حادثة والعالم يمتنع ان
يكون قديما ولان القدم مناف للقدرة لان القدرة
انما تتوجه الى ايجاد المعدوم فاذا كان الفعل قديما

امتنع

امتنع استناده القادر ومن اعجب الاشياء بحث هؤلاء
القدرة للعبد والكلام فى احكامها مع ان القدرة غير
مؤثرة فى الفعل البتة وانه لا مؤثر غير الله تعالى فاتى
فرق بين العذرة والكون والمقدار او غيرهما بالنسبة
الى الفعل اذا كانت غير مؤثر ولا مصححة للتأثير
قال ابو على ابن سينا رداً عليهم لعل القايم لا يقدر
على القعود المطلب الرابع عشر فى ان القدرة صالحة للضدين
ذهب جميع العقلاء الى ذلك عدا الاشاعرة فانهم
قالوا ان القدرة غير صالحة للضدين وهذا مناف
لمفهوم القدرة فان القادر هو الذى اذا شاء ان
يفعل فعل واذا شاء ان يترك ترك فلو فرضنا القدرة
على احد الضدين لا غير لم يكن الاخر معدوراً
فلم يلزم من مفهوم القادر انه اذا شاء ان يترك
ترك المطلب الخامس فى الارادة ذهبت الامامية وجميع
المعتزلة الى ان الانسان مريد لافعال بل كل قادر

فى ذلك فاثبتوا صفة زائدة عليه وهذا من اغرب الاشياء
واعجبها لان الفعل اذا كان صادراً عن الله ومستنداً
اليه فانه لا مؤثر الا الله فاى دليل دل حينئذٍ على
ثبوت الارادة وكيف يمكنهم ثبوتها لنا لان طريق
الاثبات هو القادر كما يقدر على الفعل كذا يقدر على
الترك فالقدرة صالحة للايجاد بتخصص احد المقدورين
بالوقوع دون الاخر بامر غير القدرة الموجودة
وغير العلم التابع فالمذهب الذى اختار لانفسهم
سد عليهم ما علم وجوده بالضرورة وهو القدرة
والارادة فلينظر العاقل المنصف من نفسه هل يجوز
له اتباع من الضروريات ويجحد الوجدانيات
وهل يشك عاقل بانه قادر مريد وانه فرق بين
حركاته الاختيارية وحركات الجمادية وهل
يسوق لعاقل ان يجعل هؤلاء وسائط بينه و
بين ربه وهل يتم له الحجة عند الله تعالى با لى

فلو

٦٨

قلدت هؤلاء ولا يسئل يومئذ كيف من تعلم بالضرورة
بطلان قوله وهل سمعت التحريم التقليد فى الكتاب
العزيز مطلقا فكيف لامثال هؤلاء فما يكون جوابه
غدا لربه وما علينا الا البلاغ المبين وقد طولناه
فى هذا الكتاب ليرجع الضال عن ذلله ويستمر
المستقيم على معتقده المطلب السادس عشر المتولد ذهبت
الامامية الى ان المتولد من افعالنا المستند الينا
وخالفنا السنة فى ذلك وتشعبوا فى ذلك وذهبوا
كل مذهب فزعم بعضهم انه لا فعل للعبد الا الفكر
وقال النظام لا فعل للعبد الا ما هو يوجد فى
محل قدرته وما يجاوزها فهو واقع لطبع المحل
وذهبت الاشاعرة الى ان المتولد من الافعال
من الله تعالى وخالفوا الكل ما هو معلوم بالضرورة
عند كل عاقل فانا نستحسن المدح والذم على المتولد
كالمباشر كالكتابة والبناء والقتل وغيرها حسن
المدح والذم فرع على العلم بالصدور منا

فذهب

ومن كابر فى حسن مدح الكاتب والبناء المجيدين
فى صنعتهما المتبوعين بها فقد كابر مقتضى عقله
المطلب السابع عشر فى التكليف لا خلاف بين المسلمين
فى ان الله تعالى كلف عباده على فعل الطاعات و
اجتناب المعاصى وان التكليف سابق على الفعل
وقالت الاشاعرة هنا مذهبا غريبا عجيبا وهو
ان التكليف بالفعل حالة الفعل لا قبله وهذا يلزم
منه محالات منها ان يكون التكليف بغير المقدور
لان الفعل حالة وقوعه يكون واجبا والواجب
غير مقدور ومنها يلزم ان لا يكون احد عاصيا
البتة لان العصيان مخالفة للامر فاذا لم يكن
الامر ثابتا الا حالة الفعل وحال العصيان وهو
حال عدم الفعل فلا يكون مكلفا حينئذ والا لزم
تقدم التكليف على الفعل وهو خلاف مذهبهم
لكن العصيان ثابت بالاجماع ونص القرآن قال
الله تعالى افعصيت امرى ولا اعصى لك امرا الآن

وقد عصيت

وقد عصيت قيل ويلزم انتفاء الفسق الذي هو
الخروج عن الطاعة ايضا فلينظر العاقل من نفسه
يجوز لاحد تقليد هؤلاء الذين طغوا في الضروريات
فان كل عاقل يعلم بالضرورة من دين النبي صلى الله
عليه وآله ان الكافر عاص وكذا الفاسق يا ايها
الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح
لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم فاي سداد في هذا القول
المخالف لنصوص القرآن ومنها لو كان التكليف
حالة الفعل حاصة لا قبله لزم اما تحصيل الحاصل
او مخالفة التقدير والتالي بقسمه باطل بالضرورة
فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التكليف اما ان
يكون بالفعل الثابت حالة التكليف او بغيره والاول
يستلزم تحصيل الحاصل والثاني يستلزم تقدم
التكليف على الفعل وهو خلاف الغرض وايضا
هو المطلوب وايضا يستلزم التكرار الثامن عشر

فی شرائط التکلیف ذهبت الامامیّة الی انّ شرائط
التکلیف ستّة الاوّل وجود المکلّف لامتناع
تکلیف المعدوم فانّ الضرورة قاضیة بقبح امر
الجماد فهو الی الانسان الموجود اقرب من المعدوم
وقبح امر الرّجل عبیدا یرید ان یشتریهم وهو
فی منزل وحده ویقول یا سالم وقم ویا غانم کل
ویعدّه کلّ عاقل سفیها وهو الی الانسان الموجود
اقرب اقرب وخالفت الاشاعرة فی ذلک وجوّزوا
تکلیف الزمن المعدوم ومخاطبته والاخبار عنه
فیقول الله تعالی فی ازل یا ایّها النّاس اعبدوا ربّکم
ولا شخص هناک ویقول انّا ارسلنا نوحا ولا نوح
هناک وهذا مکابرة فی الضرورة الثّانی کون المکلّف
عاقلا ولا یصحّ تکلیف الرّضیع والمجنون المطبق
وخالفت الاشاعرة فی ذلک وجوّزوا تکلیف هؤلاء
فلینظر العاقل هل یحکم بان یواخذ المولود حال

ولادته

ولادنه بالصلوة وتركها وترك الصوم والحج والزكوة
وهل يصح مواخذة المجنون المطبق على ذلك الثالث
فهم المكلف فلا يصح تكليف من لا يفهم الخطاب قبل
فهمه وخالفت في ذلك الاشاعرة فلزمهم التكليف
بالمهمل والزام المكلف معرفته المراد منه مع انه لم
يوضع لشئ البتة ولا يراد منه شئ اصلا فهل يجوز
لعاقل ان يرضى لنفسه المصير الى هذه الاقاويل
الرابع امكان الفعل من المكلف فلا يصح التكليف
بالمحال وخالفت الاشاعرة فيه فجوزوا تكليف الزمن
الطيران الى السماء وتكليف العاجز خلق مثل الله تعم
وضده وشريكه وولده وان يعاقبه على ذلك
وان يكلفه الصعود الى السطح العالي بان يضع
رجلا في الارض ورجلا على السطح فكفى من ذهب
الى هذا نقصا في عقله وقلة في دينه وخزيا عند الله تع
حيث نسبه الى ايجاد ذلك بل مذهبهم ان الله تعالى

لم يكلف احدا الا بما لا يطاق وترى ما يكون جواب
هذا القائل اذا وقف بين يدى الله تعالى وسأله
كيف ذهب الى هذا القول وكذبت القرآن فان فيه
لا يكلف الله نفسا الا وسعها الخامس ان يكون
الفعل مما يستحق الثواب والا لزم العبث والظلم على
الله تعالى وخالفت الاشاعرة فيه فلم يجعلوا الثواب
مستحقا على شئ من الافعال بل جوزوا التكليف بما
يستحق العقاب وان يرسل رسولا يتكلف جميع الخلق
فعل جميع القبايح وترك جميع الطاعات فيلزمهم
من هذا ان المطيع المبالغ فى الطاعة من اسفه
الناس والجهلاء حيث يبعث بماله وبدنه فى فعل
شئ ربما يكون هلاكه فيه وان يكون المبالغ فى
المعصية والفسوق من اعقل العقلاء حيث يتعجل
اللذة وربما كان تركها سبب الهلاك وفعلها سبب
النجاة وكان وضع المساجد والربط والمدارس

من اقوى

من انقص التدبيرات البشرية حيث تخسر الاموال
فيما لا نفع له فيه ولا فائدة عاجلة وآجلة السادس
ان يكون حراما لامتناع كون الشئ الواحد من الجهة
الواحدة مامورا به منهيا عنه لاستحالة تكليف
ما لا يطاق وايضا كون الشئ مرادا ومكروها
فى وقت واحد من شخص واحد وهل استحيل
عقلا وخالفت السنة فى ذلك فجوزوا ان يكون
الشئ الواحد ما مورا به منهيا عنه لامكان تكليف
ما لا يطاق عنده هم ومن العجب انهم حرموا الصلوة
فى الدار المغصوبة ومع ذلك لم يوجبوا القضاء
وقالوا انها صحيحة مع ان الصحيح هو المعتبر فى
نظر الشارع وانما يطلق على المطلوب شرعا والحرام
غير معتبر فى نظر الشرع وهل هذا الا محض التناقض
المطلب التاسع عشر فى الاعواض ذهبت الامامية
الى ان الالم الذى يفعله الله بالعبد اما ان يكون

على وجه الانتقام والعقوبة وهو المستحق لقوله
تعالى لقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت فقلنا
لهم كونوا قردة خاسئين ولقوله اولا يرون انهم
يفتنون فى كل عام مرة او مرتين ثم لا يتوبون و
لاهم يذكرون ولا عوض فيه واما ان يكون
على وجه الابتداء وانما يحسن فعله من الله تعالى
بشرطين احدهما ان يشتمل على مصلحة اما للمتالم
او غيره وهو نوع من اللطف لانه لولا ذلك لكان
عبثا والله منزه عنه الثانى ان يكون فى مقابلته
عوض للمتالم يزيد على الالم بحيث لو عرض على المتالم
الالم والعوض لاختار الالم والا لزم الظلم والجور
من الله تعالى عبيده لان ايلام الحيوان وتعذيبه ذنب
ولا فائدة تصل اليه ظلم وجور وهو على الله تعالى
محال وخالفت الاشاعرة فى ذلك فجوزوا ان يولم
الله تعالى عبده بانواع الالم من غير جرم ولا ذنب

لا لغرض

لا لغرض وغاية ولا يؤ اليه اليه العوض ويعذب
الاطفال والانبياء والاولياء من غير فائدة ولا
تعوضه عن ذلك بشئ البتة مع ان علم الضروري
حاصل لنا بان من فعل البشر مثل هذا التقايص عده
العقلاء ظالما جائرا سفيها فكيف يجوز هؤلاء نسبة
الله تعالى الى مثل هذه النقايص ولا يخشى ربه وكيف
لا يخجل منه غدا يوم القيامة اذا سالته الملائكة
يوم الحساب هل كنت تعذب احدا من غير استحقاق
ولا تعوضه على الم عوضا يرضى به فيقول كلا
ماكنت افعل ذلك فيقال له كيف نسبت ربك جل
وعز الى هذا الفعل الذى ولا ترضاه لنفسك
المطلب العاشر فى النبوة وفيه مباحث الاول فى نبوة
نبينا محمد صلى الله عليه وآله اعلم ان هذا اصل
عظيم فى الدين وبه يقع الفرق بين المسلم والكافر
فيجب الاعتناء به واقامة البرهان عليه ولا طريق

فى اثبات النبوة على العموم ولا على الخصوص الا بمقدمتين

احديهما ان النبى صلى الله عليه وآله ادعى رسالة

رب العالمين له الى الخلق واظهر المعجزة على وفق

دعواه لغرض التصديق له والثانية ان كل من صدق الله

تعالى فهو صادق وهاتان المقدمتان لا تقول بهما

الاشاعرة الاولى فانه يمتنع ان يفعل الله تعالى

فعلاً لغرض من الاغراض ولغاية من الغايات فلا

يجوز ان يقال انه تعالى فعل المعجز على يد مدعى

الرسالة لغرض تصديقه ولا لاجل تصحيح تصديق

دعواه بل فعله مجاناً ومثل هذا لا يمكن ان يكون

حجة للنبى لانا لو شككنا فى ان الله تعالى لو فعله

لغرض التصديق او لغيره لا يمكن الاستدلال على

صدق مدعى النبوة مع هذا الشك فكيف يحصل الجزم

بصدقه مع الجزم بانه لم يفعله لغرض التصديق واما

الثانية فلانها لا تتم على مذهبهم لانهم يستندون

القبيح

٧٠٣

القبايح كلها اليه تعالى ويقولون كل من ادّعى النبوة
سواء كان محقا او مبطلا فان دعواه من الله تعالى
واثره وجميع انواع الشرك والمعاصي والاضلال
في العالم من عند الله فكيف يصح مع هذا ان يعرف
انّ هذا الذي صدّقه صادق في دعواه فجاز ان
يكون في دعواه ويكون هذا الاضلال مع الله تعالى
كغيره من الاضاليل التي فعله فلينظر العاقل من يجوز
ان يصير الى مذهب لا يمكن فيه اثبات نبوة نبي
من الانبياء البتة ولا يمكن الجزم شريعة من الشرايع
والله تعالى قد قطع اعذار المكلفين بارسال الرّسل
فقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرّسل
واي حجة اعظم من هذه الحجة عليه تعالى واي
عذر اعظم من ان يقول العبد لربه انك اضللت
العالم وخلقت فيهم الشهود والقبايح وظهرت جماعة
فيهم كذابا ادعى النبوة ولم تجعل لنا طريقا الى العلم

بصدقهم ولا سبيل لنا الى معرفة صحة الشرايع التى
اتوا بها فيلزم انقطاع حجة الله تعالى وهل يجوز
لمسلم او لمن يخشى الله تعالى وعقابه او يطلب الخلاص
من العذاب المصير الى القول نعوذ بالله من الدخول
فى الشبهات البحث الثانى فى ان الانبياء معصومون ذهبت
الامامية كافة الى ان الانبياء معصومون عن الصغاير
والكبائر منزهون عن المعاصى قبل النبوة وبعدها
على سبيل العمد والنسيان وعن كل رذيلة ومنقصة
وما يدل على الخسة والضعة وخالفت السنة كافة
فى ذلك وجوزوا عليهم المعاصى وبعضهم جوزوا
الكفر عليهم قبل النبوة وبعدها وجوزوا عليهم
السهو والغلط والخطاء ونسبوا رسول الله صلى الله
عليه وآله الى السهو فى القراة بما يوجب الكفر فقالوا
انه صلى الله عليه وآله صلى يوما الصبح وقراء فى سورة
النجم عند قوله افرايتم اللات والعزى ومنات الثالثة

الاخرى

الاخرى تلك الغرانيق الاولى منها الشفاعة
ترتجى وهذا اعتراف منه عليه السلام بان تلك
الاصنام ترتجى الشفاعة منهم نعوذ بالله تعالى
من هذه المقالات التى ينسب للنبى اليها وتوجب الشرك
فما عذرهم غدا عند رسول الله صلى الله عليه و
اله وقد قتل جماعة كثيرة من اهله واقاربه على
عبادة الاصنام ولم ياخذه فى الله تعالى لومة لائم
وينسب اليه هذا القول الموجب للكفر والشرك
وهو فى مقام ارشاد العالم وهل هذا الا ابلغ
انواع الضلال وكيف يجامع هذا قوله لئلا يكون
للناس على الله حجة بعد الرسل وهل ابلغ من هذه
الحجة وهو ان يقول العبد انك ارسلت الى رسولا
يدعوا الى الشرك والكفر وتعظيم الاصنام وعبادتها
ولاريب ان القائلين بهذه صدق عليهم قوله
تعالى وما قدروا الله حق قدره ورووا عنه انه صلى الله

عليه وآله صلى الظهر ركعتين وسلّم فقال له اصحابه
اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال وكيف
ذلك فقالوا انك صلّيت ركعتين فاستشهد على ذلك
رجلين فلمّا شهد بذلك قام فاتمّ الصلوة ورووا
فى الصحيحين انه صلى الله عليه وآله صلى بالناس
صلوة العصر ركعتين ودخل حجرته ثمّ خرج لبعض
حوائجه فذكره بعض اصحابه فاتمّ الصلوة واىّ
نسبة انقص من هذه وابلغ فى الدناءة فانها تدلّ
على اعراض النبى صلى الله عليه وآله من عبادة ربه
واهمالها والانتقال عنها بغيرها والتكلّم فى الصلوة
وعدم تدارك السهو من نفسه لو كان نعوذ بالله من
هذه الآراء الفاسدة ونسبوا الى النبى صلى الله عليه
وآله كثيرا من النقص فروى الحميدى فى الجمع بين
الصحيحين عن عايشة قالت كنت العب بالبنات
عند النبى صلى الله عليه وآله وكان لى صواحب يلعبن

يلعبن مع

يلعبن معی وکان رسول الله صلی الله علیه وآله اذا دخل
ينقمص منه فيشيرهن فيلعبن معی و فی حديث الحميدی
ايضا كنت العب بالبنات فی بيته ولی اللعب مع انهم
رووا عنه فی صحاح الاحاديث ان الملائكة لا تدخل بيتا
فيه صورة مجسمة او تماثيل وتواتر النقل عنه عليه السلام
بانكار عمل الصورة والتماثيل فكيف يجوزون لهم نسبة
هذا الى النبی صلی الله عليه وآله والى زوجته من عمل
الصور فی بيته الذی اسس للعبادة وهو محل هبوط الملائكة
والروح الامين كل وقت ولما رای النبی صلی الله عليه وآله
الصور فی الكعبة لم يدخلها حتی محيت مع ان الكعبة
بيت الله عز وجل فاذا امتنع من دخوله مع شرفه وعلو
مرتبته فكيف يتخذ هو فی بيته وهو ادون من الكعبة
صورا يجعلها محلا بها وروی الحميدی ايضا فی الجمع
بين الصحيحين قالت عائشة رايت النبی صلی عليه وآله
يسترنی وانا انظر الى الحبشة وهم يلعبون فی المسجد

فزجرهم عمر وروى الحميدي عن عائشة قالت دخل على
رسول الله صلى الله عليه وآله وعندي جاريتان
تغنيان بغناء بغاث فاضطجع على الفراش وحول
وجهه ودخل ابو بكر فانتهرني وقال مار الشيطان
عند النبي صلى الله عليه وآله فاقبل عليه الصلوة
والسلام وقال دعهما فلما غفل غمزتهما فخرجتا
وكيف يجوز للنبي صلى الله عليه وآله الصبر على
هذا مع انه ع نص على التحريم اللعب واللهو والقرآن
مملو منه وبالخصوص مع زوجته وهلا دخلته الحمية
والغيرة مع انه عليه السلام اغير الناس وكيف انكر
ابو بكر وعمر ومنعا عليه السلام فهل كانا افضل منه واكمل
وقد روى عنه انه لما قدم الى المدينة من سفر خرج
اليه نساء المدينة يلعبن بالدف فرحا بقدومه و
هو يرقص باكمامه هل يصدر مثل هذا عن رئيس
او من له ادنى تامل ووقار نعوذ بالله تعالى من هذه

التقصير

٧٦

التعسفات مع انهم لو نسب شخص احدهم الى مثل
هذا قابله بالسب والشتم وتبرأ منه فكيف يجوز نسبة
النبي صلى الله عليه وآله الى مثل هذا الاشياء التي
تبرأ منها وفي الصحيحين ان ملك الموت لما جاء
ليقبض روح موسى ع قطع عينه فكيف يجوز للعاقل
ان ينسب موسى عليه السلام مع عظمته وشرف منزلته
وطلب قربه من الله تعالى والفوز بمجاورة العالم
القدسي الى هذا الكراهة وكيف يجوز منه ان يوقع
بملك الموت ذلك وهو مامور من قبل الله تعالى و
في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال
في صفة حال الخلق يوم القيامة وانهم يأتون آدم
عليه السلام يسألون الشفاعة فيعتذر اليهم فيأتون
نوحا عليه السلام فيعتذر اليهم فيأتون ابراهيم عليه السلام
فيقولون يا ابراهيم انت نبي الله وخليله من اهل الارض
اشفع لنا الى الله ما ترى ما نحن فيه فيقول ان ربي

قد غضب غضبا لم يغضب قبله ولم يغضب بعده
مثله واني كذبت ثلث كذبات نفسي نفسي اذهبوا الى غيري
وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه واله قال
لم يكذب ابراهيم النبي صلى الله عليه السلام قط الا ثلث
كذبات كيف يحل لهؤلاء نسبة الكذب الى الانبياء و
كيف يبقى الوثوق بشرايعهم مع الاعتراف بتعمد كذبهم
وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
قال نحن احق بالشك من ابراهيم اذ قال رب ارني كيف
تحيي الموتى قال اولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن
قلبي ويرحم الله لوطا لقد كان ياوي الى ركن شديد
ولو لبث في السجن طول لبث يوسف لاجبت الداعي
كيف يجوز لهؤلاء القوم الاجتراء على النبي صلى الله
عليه واله بالشك في العقيدة وفي الصحيحين قال
بينما الحبشة يلعبون عند النبي صلى الله عليه واله
بحرابهم دخل عمر فاهوى الحصا فحصبهم بها فقال

رسول

له رسول الله صلى الله عليه وآله دعهم يا عمر وروى
الغزالي في احياء العلوم ان النبي صلى الله عليه وآله
كان جالساً وعنده جواري يغنين ويلعبن فجاء عمر
فاستاذن فقال النبي صلى الله عليه وآله للجواري
اسكتن فسكتن فدخل عمر فقضى حاجته ثم خرج فقال
لهن عدن فعدن الى الغنا فقلن يا رسول الله من هذا
الذي هل ما جاء قلت اسكتن وكلما خرج قلت عدن
الى الغناء فقال هذا رجل لا يؤثر سماع الباطل فكيف
يحل لهؤلاء القوم رواية مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه
وآله يؤثره في الصحيحين عن ابي هريرة قال اقيمت
الصلوة وعدلت الصفوف قياماً قبل ان يخرج الينا
رسول الله صلى الله عليه وآله فخرج الينا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فلما قام في مصلاه وكبر
ذكر انه جنب فقال لنا مكانكم فلبثنا على هيئتنا قياما
ثم رجع فاغتسل ثم خرج الينا ورأسه يقطر منه